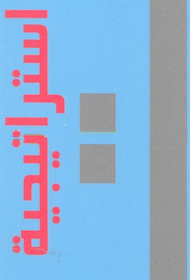
116





ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان

العراق

قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العراق

قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراســات استراتيجيــة

العراق

قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان

العــدد 116

تصـدر عـن



مـركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجيـة

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2006

ISSN 1682-1203

ISBN 9948-00-843-X

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+
فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

أولاً: أهمية الدراسة وهدفها

عندما يرغب أحدنا في دراسة وضع دولة، أو دراسة علاقاتها فإنه سيجابه بإشكالية التعامل مع متغيرين أو ثلاثة؛ إذ إنه من المعروف أن أغلب الدول تشهد استقراراً في نظامها السياسي، وكذا الحال في علاقاتها الدولية. إلا أن الأنموذج العراقي، في مرحلة ما بعد التغيير السياسي الذي أحدثته الولايات المتحدة الأمريكية فيه، يعد أنموذجاً نادراً في هذا الصدد؛ إذ لا يمكن التكهن بمستقبل العراق، كما لا يمكن استكشافه بحساب بسيط. هذه الصعوبة قد تدفع بعض الناس إلى عدم الاقتراب من دراسة الوضع العراقي واحتمالاته. لكن نظراً إلى أبعاد الموضوع: العراقية، والأمريكية، والإقليمية، والعربية، فإنه صار يحظى بأهمية بالغة بالنسبة إلى كل المحللين السياسيين في المنطقة وفي بقية العالم.

لقد أدى التغيير السياسي الذي حدث في نيسان/ إبريل 2003 إلى تحولات جذرية في أوضاع العراق الداخلية والخارجية، قلبت معها جميع الفرضيات الموضوعة لهذه الدولة، من إمكاناتها، وتطلعاتها، ومصالحها، والأدوار التي يمكن أن تقوم بها. ولهذا نجد أن وضع العراق في المستقبل يحدَّد في ضوء الحديث إما عن تكيف مع الوضع القائم، والقبول بما تضعه الولايات المتحدة الأمريكية من أطر ومحددات مختلفة، تعززها سيطرتها العسكرية ـ السياسية على مجريات الأمور في البلاد، وإما عن محاولة إيجاد شكل جديد من

التفاعلات، ناجم عن اختراقات واسعة في الوضع القائم حالياً، عبر جعل المشروع السياسي الأمريكي وما يتبعه يخفقان. والعراقيون في هذا مختلفون بين مؤيد للولايات المتحدة الأمريكية، ومعارض لها، أو رافض لها.

ويبقى من المهم الإشارة إلى البيئة الخارجية في هذا الإطار؛ حيث نجد أن الأطراف الخارجية المختلفة تحمل معها مشروعها السياسي الذي تطمح إلى تطبيقه في العراق، أو تحقيق أكبر قدر ممكن من مفرداته. وهناك شرائح واسعة من العراقيين انخرطت في هذه المشروعات.

وفي وسعنا أن ننظر إلى أحداث اليوم، وأن نتبين ما يعدّ توجهات حاسمة، ونستطيع أن نتوسع في النظر إلى هذه التوجهات لدى دول المنطقة الأخرى، التي ستعمد إلى الرد على الوجود الأمريكي الجديد، ووضع ترتيبات وإجراءات، تكيفها مع الوضع الجديد في العراق.

ثانياً: إشكالية الدراسة

يثير وضع العراق السياسي شعوراً عميقاً بالحيرة؛ فليس من السهل على أحد أن يزعم انتصاراً حاسماً ونهائياً للأنموذج الأمريكي والقوى المساندة له. كما يكاد يكون من المستحيل أن يجادل المرء بأننا نحيا، أو نوشك – على الأقل – أن نحيا في ظل نظام جديد يقدم فروض الطاعة للخارج بشكل كامل، أو يقوم على احترام الوضع الإقليمي السائد. وعوضاً عن تلك الأحلام يعاني العراق أزمة اقتصادية واجتماعية، وفوضى سياسية، ويسود فيه عنف بالغ يبدو في كثير من الأحيان مستعصياً على الفهم. هذا الوضع يثير مشكلة فكرية وعملية ترتبط بانعدام اليقين؛ فالعراق لم يستقر على نظام سياسي يحظى بقدر مقبول من الشرعية؛ بحيث لا تعمد إحدى الجهات أو أحد المكونات على

تقويضه بقوة السلاح مستقبلاً، وهو الأمر الذي ينسحب على حال علاقاته مع مختلف الدول. كما أن تنظيماً سياسياً فاعلاً للمعارضة مايزال غائباً؛ الأمر الذي يعطي الولايات المتحدة الأمريكية والقوى السياسية التي ارتضت المشاركة بالعملية السياسية تحت وضع الاحتلال فرصة مضاعفة التأثير في الوضع العراقي؛ بغية ضمان موقع أفضل في إدارة النظام العراقي القادم.

وإذا نظرنا إلى العلاقة بين القوى السياسية العراقية نفسها فسوف نرى أن هذه العلاقات يتصارع عليها اتجاهان: الأول هو ضغط اعتبارات الاستحواذ على سلطات الدولة العراقية، وفق ما يتوافر لها من إمكانات مادية، وقدرة على إثارة العنف، وخطاب مؤثر في عواطف المواطنين، والاتجاه الثاني هو ضغط الشارع العراقي الذي يدفع القوى السياسية العراقية نحو قبول العملية السياسية السلمية في سبيل الوصول إلى سدة الحكم في البلاد. وإزاء هذا الوضع نشأ توازن بين القوى السياسية المختلفة لا ينجو العراقيون من تأثيراته، وأهمها تبعية الشعب لنتائج علاقات تلك القوى. لكن هل سيبقى العراق رهينة بما ستؤول إليه حال العلاقة بين القوى السياسية العراقية؟ علماً أن هذا الأمر هو الذي يحول دون قدرته على صوغ علاقاته بالشكل الذي يجعله مؤثراً في البيئة الدولية.

ثالثاً: منهج الدراسة وفرضياتها

لدراسة الإشكالية السابقة تم اعتماد المنهج النظمي، في تصميم الخطة العامة للدراسة، والمنهج التحليلي في التعامل مع فقراتها. ولقد اعتمدت الدراسة ثلاث فرضيات رئيسية؛ بقصد التعامل مع الإشكالية السابقة، وهذه الفرضيات هي:

1. أن الوضع العراقي لا يمكِّن أي قوة سياسية عراقية من أن تحصل على فاعلية سياسية أعلى من المستوى المحدد لها إلا عبر إقامة علاقة إيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2. أن علاقة العراق بالبيئة الدولية تعكس التأثير السياسي للولايات المتحدة الأمريكية. وأن العراق يعيش محاولات فرض الهيمنة على مؤسساته، بدرجة عالية من الاختراق الخارجي الذي يحظى بعضه بالرضا أو قبول القوى السياسية العراقية الضمني له. وتحول العراق إلى مجال مفتوح للسياسة الدولية لأنه افتقد الإمكانات السياسية المؤهلة لممارسة سيادته. وصار المتغير الخارجي باختلالاته (تحكم الولايات المتحدة الأمريكية، وأطماع إيران ...) ينطوي على تأثير فاعل في صوغ علاقات العراق الدولية، بما لا يتساوى وطموحات العراقيين.

كما أن ما انتهت إليه حال العراق، وجعله تحت السيطرة السياسية الأمريكية، دفعا أطرافاً دولية عدة إلى القيام بمحاولة غير مباشرة لإغراق الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، عبر تصعيد العنف الداخلي، أو العنف العابر للحدود. وسيتم توظيف العراق لأداء أدوار سياسية دولية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك قد ينعكس العداء وتقاطع المصالح والسياسات في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك الأطراف على علاقات العراق الدولية سلباً.

3. بقصد استشراف علاقات العراق القادمة، نقول: إن العراق يمكنه أن يؤدي أدواراً دولية فاعلة، وربما الإسهام في إعادة صوغ النظام الإقليمي

إذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تأهيل إمكانات العراق، والارتقاء بها إلى مستوى ذلك الدور، وإذا قامت باستثمار خيار تنافس وصراع بين القوى العراقية (حتى تلك القوى التي تدين بولاء لقوى إقليمية هي في حالة صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية) على إدارة الدولة العراقية عبر الالتزامات والتعهدات الداخلية.

في ضوء الفرضيات السابقة نتساءل: ما وضع العراق الدولي الراهن؟ وكيف ترى القوى السياسية العراقية مصالحها ومصالح البلد؟ ولماذا؟ وما برامجها لتحقيق تلك المصالح؟ وما تأثير الوجود السياسي الأمريكي على سياساتها تجاه بعضها بعضاً؟ وكيف يرى العراقيون مصالحهم؟ وما إمكاناتهم لتحقيق تلك المصالح؟ وما شكل النظام السياسي القادم في العراق؟ وكيف ترى القوى السياسية العراقية مصالحها في ذلك النظام؟ ولماذا؟ وما تأثير الوجود السياسي الأمريكي على منهجها إزاء الدولة العراقية، كسياسات وأولويات؟ وهل يستطيع العراقيون إحداث تعديل للخلل الذي ينتاب وضع دولتهم؟ وكيف؟ وهل بإمكان العراق الخروج من مأزق علاقات العراق الخارجية غير الإيجابية الناجمة عن وقوعه تحت دائرة التأثير السياسي الأمريكي؟

رابعاً: هيكلية الدراسة

سنحاول الإجابة على ذلك عبر دراسة حال العراق، وما يتوقع الوصول إليه خلال المستقبل القريب والمنظور، ثم احتمالات العلاقة بين العراق

والعرب، و العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عبر خمسة محاور أساسية، وهي:

1. طبيعة الوضع السياسي في العراق.
2. الوضع السياسي الدولي للعراق.
3. العراق: الدور الإقليمي والدور العربي القادم.
4. مستقبل العلاقة العراقية ـ العربية.
5. مستقبل العلاقة العراقية ـ الأمريكية.

طبيعة الوضع السياسي في العراق

أولاً: تطور أوضاع الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي

ليس ثمة خلاف حول الوضع السياسي في العراق بين نيسان/ إبريل 2003 و28 حزيران/ يونيو 2004، فهناك احتلال عسكري أجنبي لهذا البلد، والشخص الرئيسي الذي تولى شؤون العراق من 6 أيار/ مايو 2003 إلى 28 حزيران/ يونيو 2004 إنما كان بول بريمر، الحاكم الإداري لسلطة التحالف المؤقتة.[1] لقد تأكدت رسمياً حقيقة الاحتلال في العراق في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 الصادر في 22 أيار/ مايو 2003، واعترافه "بالسلطات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بمقتضى القانون الدولي المطبق هنا، لهذه الدولة كدولة محتلة تحت قيادة موحدة (هي السلطة). ولم يعط قرار مجلس الأمن هذا الشرعية للاحتلال، بل كان اعترافاً بالوضع القائم فعلياً. فيما أكد قرار مجلس الأمن رقم 1511 الصادر في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 2003 ما

تقدم، إلا أنه تناول الجوانب الشكلية لكيفية قيام سلطة التحالف المؤقتة «بإعادة السلطات والمسؤوليات إلى شعب العراق بأسرع ما هو ممكن عملياً» إلى جانب الدور الأمني المركزي للقوة المتعددة الجنسيات في صون الأمن والاستقرار في العراق.

لقد شهد شهر حزيران/ يونيو 2004 تشكيل أول حكومة عراقية (وجود رئيس للوزراء ورئيس للدولة العراقية) لإدارة البلد. تلاه إصدار مجلس الأمن الدولي القرار 1546 في 8 حزيران/ يونيو 2004 يعلن فيه (الفقرة 2) إنهاء الاحتلال، وجدولاً زمنياً (الفقرة 4 ج) لإجراء انتخابات مجلس وطني للدولة العراقية، وسبق هذا أن اتفقت سلطة التحالف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي (وهو هيئة من 25 عضواً اختارتهم الولايات المتحدة الأمريكية من بين القوى والشخصيات السياسية التي ارتضت إدارة العملية السياسية في ظل الاحتلال، وأريد به تجسيد حالة التعددية العرقية والدينية والطائفية في البلد)، في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 على جدول زمني لإقامة حكومة عراقية ذات سيادة. وفي 8 آذار/ مارس 2004 أُقر القانون الإداري للدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تلاه في 1 حزيران/ يونيو 2004 تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة (المرحلة الثانية في حياة الدولة العراقية الجديدة بعد مرحلة مجلس الحكم)، واختير الدكتور إياد علاوي رئيساً لوزراء الحكومة المؤقتة، والشيخ غازي الياور رئيساً مؤقتاً للعراق. وفي 28 حزيران/ يونيو 2004 سلمت سلطة التحالف المؤقتة رسمياً السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وأُعلن أن الاحتلال قد انتهى. وقد أجريت انتخابات المجلس الوطني العراقي الانتقالي (المرحلة الثالثة في حياة الدولة العراقية الجديدة)،

يوم 30 كانون الثاني/ يناير 2005، بمشاركة نحو 59٪ من مجموع الذين يحق لهم حق التصويت.

أما المرحلة الراهنة في حياة الدولة العراقية، والتي يتوقع أن تستمر حتى نهاية عام 2009، فقد ابتدأت عملياً بالتصويت لمصلحة الدستور العراقي الدائم في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2005، أعقبه انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 التي شُكلت على أساسها حكومة تعمل بموجب ذلك الدستور. وانتهت هذه الانتخابات إلى صعود ثلاث قوائم رئيسية هي: الائتلاف العراقي الشيعي بـ 128 مقعداً، والائتلاف الكردستاني بـ 53 مقعداً، وجبهة الحوار بـ44 مقعداً، وأسندت مهام رئاسة الحكومة إلى الدكتور إبراهيم الجعفري.

وهنا نتساءل: هل ملك العراقيون تسيير أمورهم بشكل مستقل؟ الواضح أن هذا لم يحدث. ويعبر عن ذلك الدكتور عبدالجبار أحمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة بغداد بالقول: إن العملية السياسية الجارية في العراق لن تنهي الاحتلال الأمريكي للعراق، "وأقصى ما تستطيعه أية حكومة عراقية تنتخب في مثل ظروف العراق هو تقليص الوجود الأمريكي العسكري وليس السياسي. أما إذا حصل وتقلص الوجود السياسي فهذا يعني أن الولايات المتحدة أصبحت مؤسسة خيرية عالمية تضحي بأبنائها وتنفق أموالها لصالح شعوب العالم ومنهم الشعب العراقي".[2] وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: هل سيملك العراقيون القدرة على ذلك في المستقبل أو أن البيئة الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً) سيكون لها القول الفصل في تحديد شأن العراق؟ وما حجم تدخل البيئة الإقليمية في هذه القضية؟ إن

هذا يدفعنا إلى ضرورة معالجة الوضع السياسي الداخلي بموضوعية، وبيان حجم تأثير البيئة الخارجية عليه؛ حتى نكون منصفين في تقدير الوضع السياسي لهذه الدولة، وبيان علاقاتها المحتملة في المرحلة القادمة.

ثانياً: إشكالية السلطة المؤسسة على الولاءات الفرعية

مما لاشك فيه أن العراق يتمتع على صعيد البناء الداخلي بالتلون؛ إذ صب في هذا المجتمع الكثير من الأعراق والأديان والطوائف ليخرج منه مزيج معقد جداً، تعقدت معه شبكة الهوية العراقية أكثر فأكثر. قد يقول قائل: إن هذا حال بقية المجتمعات في العالم، ولكن ليس الأمر على هذا المستوى من التعقيد الذي وصل إليه المجتمع العراقي. وإذا نظرنا في الموروثات الموجودة لدى أغلب العراقيين (في التفكير والسلوك) رأينا العنصرين الأكبر، وهما: الموروثات الطائفية والموروثات العشائرية، وقد طغى كل منهما حتى على الكفاءة، وتارة تغلب موروثات على أخرى لدى بعض قيادات القوى السياسية (في ظل التداخل بين الواقع العشائري والطائفي في العراق).[3]

الانتخابات التي أجريت في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 كشفت بدائية التفكير السياسي لدى العراقيين. فالتحالفات بين القوى السياسية كانت هشة، وحكمها مبدأ واحد، هو: الصعود وتأكيد الوجود الطائفي أو العرقي أو الديني فقط، والعدد الضخم من الحضور (111 تنظيماً سياسياً وائتلافاً مشاركاً في الترشيح والتنافس على مقاعد المجلس الوطني المؤقت) آنذاك أفاد وجود انقسام حاد بين العراقيين، ثم قابله وجود إحجام عن المشاركة في الانتخابات على أساس طائفي بنسبة 41٪ من إجمالي من يحق لهم التصويت.

وأخيراً – مع ما أفرزته الانتخابات من نتائج – سُيِّرَ فيها الإنسان العراقي أكثر مما خُيِّر، طرحت مسألة ضرورة ضمان تمتع الدستور العراقي بالشرعية، واعتماد نظام التوافق في توزيع المناصب السيادية، مادام من فاز بالانتخابات لا يستطيع ممارسة دوره في إدارة البلاد. كما أن الأكراد طرحوا برنامجاً سياسياً واضحاً يتضمن المطالبة بتولي منصب رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء، وتبقى مسألة انفصالهم عن العراق خاضعة لضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية. لكن يجب أن نتذكر أن العراق يمر بظروف غير طبيعية، وأن من يتصرف به قوى سياسية لا تملك مشروعاً وطنياً متكاملاً في المطلق؛ حيث إن ولاءها للذي أسهم في تقديمها إلى الواجهة، أو ضغط لأجل اختيارها (الولايات المتحدة الأمريكية، أو إيران، أو إسرائيل...). وأن دول العالم لا تسمع عن العراق رأياً أو موقفاً مستقلاً.

ولا تكاد انتخابات 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005 تختلف عن نظيرتها السابقة من حيث الاحتكام إلى النزعة الطائفية أو العرقية أو الانتماء العشائري في الترشيح والتصويت. فقد شُحن الإنسان العراقي عاطفياً بدعاوى الآخر المتمايز ـ العدو، فأصبح لا يفكر بالبرامج السياسية بقدر تفكيره في تحصين ذاته ضمن ولاءاته الأولية، فانتهت النتيجة– وفي ظل مجتمع تعددي، ودستور لا يتيح تشكيل حكومة دون الحصول على موافقة ثلثي أصوات مجلس النواب (البرلمان) وفقا للمادة 134 ثانياً، الفقرة (أ) من الدستور– إلى إعادة طرح مسألة التوافقات في التشكيلة الحكومية وتوزيع السلطات.

والمسألة التي تطرح نفسها الآن هي:[4] تأسيس كيان سياسي لا يقصي بعض الأطراف عمداً، بحيث تستمر سياسة تصفية الحسابات الطائفية والعرقية. ولا نعتقد أن العراقيين سيحالفهم أي نجاح، في تأسيس بلادهم من جديد إذا ما حمل كل طرف أجندة عمل خاصة به، معبراً عنها بحزب سياسي، فأي ممارسة تحول بعض الأجندات المتطرفة إلى برامج عمل سياسية من أجل مصالح فئوية عرقية أو طائفية ستؤدي إلى المزيد من الصعوبات في إدارة الدولة العراقية، وربما تدفع نحو الحرب الأهلية؛ إذ مازال أغلب العراقيين يضعون المصالح الفئوية وقضاياها ومستقبلها أولاً. ولا شك أن هناك أسئلة تطرح من قبيل: هل يمكن اعتماد العراقيين على أنفسهم في تأسيس دولة؟ وهل العراق قاب قوسين من الديمقراطية؟ وهل ستحسم مشكلاتهم صناديق الاقتراع؟ وهل يمكن أن يعيشوا أحلاماً وردية بالتغيير؟ وهل تمثل البلدَ نخبةٌ رائعة من المفكرين والمبدعين والمثقفين؟ وهل يتم تجاهل نسبة الأمية والجهل المرتفعة جداً في العراق؟

لقد تركت الحكومات العراقية المتعاقبة شعباً محملاً بأعباء ثقيلة، شعباً له تعقيداته. فثمة سياسات خاطئة مورست في تكوين العقلية العراقية التي تميل دوماً نحو الانتماءات الضيقة (غير الموضوعية من حيث التعصب لها) وتبديل المواقف والأمزجة.

أما من حيث التفكير والاعتقاد الديني ـ الطائفي ذوا المضمون السياسي، فيعيش العراقيون- في أغلبهم- مرحلة انغلاق فكري ـ ديني منسوج من الموروث الثقافي المحافظ الذي تحجر منذ ألف عام، وأصبح عقيدة واحدة، ومذهباً واحداً، وحكماً سياسياً واحداً، وفرقة ناجية واحدة. ويدعم ذلك

انغلاق المؤسسة الدينية التي تشرع للحالة السياسية، فكلتاهما شكل لانغلاق واحد متماسك من الدين والسياسة. الانغلاق الديني يستعمل تفسيراً للشريعة لتحقيق الثبات الاجتماعي، وكأداة للسيطرة والتخويف، ويطبق قانون الردة ضد المعارضين السياسيين والمفكرين والناقدين لمأساوية المجتمع العراقي.

ويتداخل الانغلاق الديني مع الانغلاق السياسي والانغلاق الاجتماعي في انغلاق واحد سميك. الانغلاق الديني يمد الانغلاق السياسي بشرعيته، والانغلاق السياسي يستعمل الانغلاق الديني لتثبيت قواعده، والانغلاق الاجتماعي يعد له المجتمع ما غلفه الانغلاقان الديني والسياسي عبر التاريخ. ويلاحظ أنه يتولد من كل ذلك منظومة واحدة من القيم، سواء لدى الإنسان أو المجتمع العراقيين: أخلاق القرية، وكبير العائلة، ورئيس العشيرة، والحرص على التقاليد، وتقريب الأقارب (أبناء الطائفة أو العشيرة). وهذه التعبيرات كلها كلمات حق يراد بها باطل، وهو استمرار الانغلاق، ووقف الزمن، وتكفير الخارجين على السلوكيات الطائفية القائمة، وتكفير كل من يعرف أن الأفكار المنغلقة ليست كل ما في العالم، أو يدعو إلى محاكمتها، ويؤمن بأن هناك عالماً خارج دائرة ذلك التفكير الضيق، ويتبنى نماذج بديلة أو نقيضة.

ويفرض الانغلاق نفسه وينشر سطوته على التنشئة، التي تهدف إلى طاعة أولي الأمر، وتدعو إلى طاعة الإمام؛ فالخروج على النظام فتنة. وتعتمد التنشئة على الحفظ والتلقين لمذهب واحد وعقيدة واحدة تعتمد على طاعة النصوص والالتزام بحرفيتها، وتقليد السلف واتباع الأئمة. وما يحدث في التنشئة يحدث في الإعلام بشكل حاد منذ التغيير السياسي الذي

حصل عام 2003. نظام الحكم (الديني) أنموذج لكل النظم، واللافتات والإعلانات في المساجد، والجامعات، ومعاهد العلم... كل ذلك من أجل السيطرة على الرأي العام، واحتجاز العقل رهينة للانغلاق.

إن أي رؤية للواقع الفكري والثقافي في العراق، من الحرية الأكاديمية إلى البرامج الأخرى، ينبغي أن تتم على خلفية واقع أن البلد وشعبه هما تحت احتلال عسكري، ووجود القوات الأجنبية، وافتقار عام إلى الأمن والخدمات، وتحول سريع في التضاريس السياسية، كل هذا خلف سياقاً سريع الاشتعال ومسيّساً للتراث الثقافي العراقي والجامعات ومراكز الأبحاث. وحقيقة اعتماد القوى الرئيسية على السلطات الأمريكية، وبعضها على إيران؛ من أجل الأموال والأمن وإدارة الدولة العراقية. وهذا الوضع مرهون أولاً وقبل كل شيء بمصالح أيديولوجية واستراتيجيه أمريكية.[5]

وحدها الملاحظة قادرة على رصد تجليات العقل العراقي وسلوكيات العراقيين في مرحلة الاحتلال؛ فالوضع الثقافي يشهد التيه واللغة المفرطة في عنفها، يزيده عدم وضوح صورة المستقبل والرغبة في ملء الأنموذج الجديد بقيم معينة. والأمر يمكن تفهمه ببساطة إذ استعدنا الأثر النفسي الكبير الذي تركه التهميش والمحو والتهديد من قبل السلطة السابقة؛ فقد ساعدت تلك السلطة على توليد سمات شخصية وعقلية سلبية لأجيال من العراقيين.

إن الحديث عن الإقصاء الطائفي بات يفرضه الواقع المعاش حالياً في العراق، كما تفرضه دعوات الوصول إلى الأمن الاجتماعي والسياسي؛ إذ ساد المجتمعَ العراقي نوع من الارتباك في أثناء حكم الرئيس العراقي السابق

صدام حسين؛ لأن طبيعة تكوين النظام كانت غريبة عن المقاييس الاجتماعية والسياسية. فالعنف الذي مورس لم يكن بفعل طائفي خالص، بل بدوافع سياسية، أهمها في الغالب الفزع من ضياع السلطة. وليس من الغريب على عامة العراقيين أن تختلط عليهم الأوراق، فلا يستطيعوا الفرز بين المسألتين. فالفكر العراقي الاجتماعي ـ السياسي يتميز بظاهرة التعميم، وتوسيع رقعة الفعل ليشمل مجموعة من الناس، وقد يصدر التعميم في بعض الأحيان بشكل عشوائي، وفي حين آخر بشكل غرضي، فالمجموع يؤخذ بجريرة فعل فرد يحسب على أبناء هذه المجموعة.

واليوم نلاحظ أن الثقافة العراقية صارت تفرض الانتقاء الطائفي؛ بمعنى علو المكانة للطائفة والعشيرة؛ إذ يجلب المسؤول أقاربه، ويبعد الآخرين أو يقصيهم بناءً على هذا الاعتبار. لقد خرجت صيغة مجلس الحكم المعتمدة على نسب معينة وتوزيع طائفي غير مدروس لدى الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تملك تصوراً واقعياً عن التكوين الاجتماعي والتكوين الديني للمجتمع العراقي، معتمدة في ذلك على نصائح (بعض الساسة الجدد في الساحة العراقية ممن كانوا خارج العراق)، و أقوال تتحدث عن إحصاءات وأرقام افتراضية لنسب السكان؛ بهدف الوصول إلى ديمقراطية ترضي الطوائف، فكان أن أبرز هذا مشكلة وضخمها. ثم نجد أن من اختيروا خضعوا لاعتبارات ومساومات كانت طوائفهم بعيدة عنها، ولم تستطع انتخابات المجلس الوطني الانتقالي في 30 كانون الثاني/ يناير 2005 أن تلغي المعيار التوافقي، وأكثر ما يخشى منه هو تكريس ذلك وإقراره في المراحل اللاحقة.

ونتحدث عن هذه الخشية بفعل سياسات الأمر الواقع المعتمدة في العراق، فالدستور العراقي حوَّل مسألة اختيار رئيس الجمهورية إلى البرلمان وليس الشعب، وحدد اختياره بموافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، وجعل مسألة اختيار رئيس للوزراء مشروطة بذلك. وفي ظل التعددية المجتمعية والسياسية، لا يمكن أي كيان سياسي الحصول على هذه النسبة؛ لذا تتجه الأنظار إلى القبول بمبدأ التوافقية، وما يدعم ذلك أن إعلام الدولة العراقية الرسمي تحدث بمجمله عن تفضيل رجال شيعة فقط لمنصب رئيس الوزراء، وأجرى في ذلك أكثر من استطلاع للرأي، وعلى أسماء محددة، وفضل للأكراد والعرب السنة حصراً منصبي رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان. كما أن الواقع العراقي في ظل المراحل الممتدة من حكومة إياد علاوي في حزيران/ يونيو 2004 وحكومة الجعفري في نيسان/ إبريل 2005 وحتى الحكومة المنشأة في 2006 لم يخرج على هذا السياق.

والأخطر من كل ذلك أنه- وفقا للمادة 9 من الدستور- سيكون لكل منطقة جيشها؛ فالمادة تشير صراحة إلى أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تتكون من مكونات الشعب بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو إقصاء. وفهم هذا الأمر بطريقة ملتوية ومغرضة عندما أعيدت هيكلة المليشيات الكردية لتكون الجيش العراقي والجهاز الأمني في كردستان، ومنظمة بدر الشيعية لتكون جيش العراق وجهازه الأمني في وسط العراق وجنوبه، وبانتظار انخراط مليشيات جيش المهدي فيه، وتشير معلومات إلى قبول أمريكي بأن تكون التنظيمات المسلحة في المناطق الغربية جيش العراق وجهازه الأمني في تلك المناطق. وكل من التشكيلات المذكورة لم يخضع

طوال العامين الماضيين في إطار مناطقه، في الغالب، لأي ارتباط على صعيد الأوامر أو العمليات بوزارة الدفاع أو الأمن القومي أو الداخلية، وإنها لإمرة قياداتها الحزبية، أما على صعيد العمليات الاستراتيجية فإن التنظيمين الشيعي والكردي خضعا لسلطة القوات الأمريكية. وأما على صعيد الرواتب فأفرادهما يتقاضونها من الحكومة المركزية. بل إن وزارة الداخلية صارت مع مستهل عام 2006 تملك ثلاثة ألوية شيعية خالصة على صعيد القيادات، ويتم الترتيب لإنشاء لواء للعرب السنة.

إن ما تقدم يدفعنا إلى التساؤل: ما سر بروز الطائفية في العراق إلى حد الانفجار؟ قبل أكثر من عقدين، تقريباً، تراجع دور الدين والطائفية في الحياة الاجتماعية،[6] وقبل ذلك عُدَّا عقبة في وجه نظام الحكم؛ فمن كان متفائلاً بمستقبل العراق رأى أن الطائفية قد انتهت بانتهاء ما كان يعتقد به طوال أكثر من ألف عام تقريباً، وأن المجتمع العراقي أمام فراغ كبير يحتاج إلى ما يملؤه. لكن الخطأ في تلك التقديرات هو الاعتقاد أن الطائفية بشكل مطلق قد انتهت، ولم تستطع التقديرات أن تقف عند أن الطائفية المكره عليها إلى أقصى الحدود سوف تنهض على أنقاض الطائفية السابقة بشكل يتعارض ومقتضيات العقل والموضوعية، خصوصاً مع وجود متغيرين، هما: الدفع القوي من دول الجوار لهذه الظاهرة، وسيادة الجهل والتجهيل بين أغلب المواطنين العراقيين.

هذا ما حصل في العقد السابق، ثم جاء العقد الراهن لكي يؤكد هذا المنحى في "التطور". فالواقع أن سيادة الممارسة الطائفية؛ أي ممارسة الطقوس والشعائر والإقصاء السياسي على أسس طائفية بعد الاحتلال، بدا وكأنه

يعطي احتمالات عدة؛ ليس بشأن نهاية الدين وسقوط حكم العقل، وإنما بوضع الدولة العراقية ذاتها موضع التساؤل. ففي مرحلة بدء الاحتلال طرأ نوع من التحول على نفسية العراقيين؛ إذ أخذوا يعودون إلى الطائفة والبحث عن الطقوس بكل السبل، ومحاولة تأطير عمل المؤسسات بالروح الطائفية. فالعودة لم تكن إلى الدين الإسلامي بالمعنى التقليدي للكلمة، وإنما إلى شعائر طائفية؛ لذلك شهدنا إقبالاً واسعاً على رفض فكرة الحوار البناء مادامت الثقة غائبة، والاعتقاد بأن فرص الاستحواذ والسيطرة مفتوحة، وأن التنازل عن مكتسبات الأمر الواقع غباء. كما أن العراقيين راحوا يبحثون عما لا يتجاوز ماديات السلطة والحكم، ورفض مناقشة فكرة ما الذي يريده الخالق، وما غاية الرسالات السماوية. وهنا يبدو أن المعرفة قد استنفدت طاقاتها بدورها في اختراق العقلية العراقية، بعد أن رُفضت ورُفض معها تحكيم العقل.

لقد أصبح توجه الإنسان العراقي مقبولاً عندما يوافق حكم الطائفة، أما ما خالفها فهو مرفوض. فالعلم تحديداً يؤدي إلى تدمير الفكر الطائفي في أي حوار جاد، فهو قد ينتقص آراء طائفة مثلما يؤدي إلى إعلاء شأن آراء طائفة أخرى. (ولا نعني هنا آراء طائفة ما إنما آراء الفئات المستفيدة من التمسك بالفكرة الطائفية). لهذا السبب، نجد أن العراق الذي ابتعد عن الفكر الطائفي قبل عقدين أخذ يعود الآن إلى الأشكال الطائفية التي سادت في العصور الوسطى؛ حيث الانغلاق والتعصب وتحقير الآخر، مادامت ظروف التعلق بها ميسَّرة. والعقليات التي تنورت وتعقلنت واهتدت للموضوعية ولم تعد تستطيع العودة إلى الوراء وجدت أن حكم العقل صار غير مقبول، وخلافه الفئات التي وجدت أن الحكم للقوة والعصبيات.

لم يستطع أغلب العراقيين توليد مفاهيم جديدة لظاهرة الطائفية والجدل العقلاني والموضوعي بشأن الآراء الدينية التي لم تحكم بنصوص صريحة مُحكمة. ولا نريد محاسبة عامة القوم حول تجاوز المحكمات من النصوص والعبادات، أو الاعتداء على حرمتها، لكننا نتساءل: ما الذي طرأ على الوعي الديني/ الممارسات الطائفية في العراق؟ تساعدنا الإجابة على فهم سر الصراع الجاري حالياً فيما بين الطوائف المحسوبة على الإسلام، أو قل: فيما بين الجماعات الأصولية المتطرفة في تلك الطوائف؛ لكي نكون أكثر دقة ووضوحاً.

لقد طرأ، خلال بضع سنوات، انقلاب كبير على الممارسات الدينية في العراق. فالفرد أصبح خاضعاً لمقاييس الجماعة أو الطائفة التي ولد فيها، وأصبح يتلقى التعاليم التي تقول له ما ينبغي فعله أو عدم فعله، من رجل الدين هذا أو ذاك، ولم يعد يشكل قناعته بنفسه، وبشكل عقلاني، وبعد غربلة وتمحيص. بمعنى آخر، ما يتلقاه بشكل سلبي من طفولته ومن آبائه وأجداده أصبح حقيقة مطلقة بالنسبة إليه، كما كان يحصل في القرون الوسطى. وأصبح يفرض عليه الانتماء إلى هذه الطائفة أو تلك من دون إرادة واعية أو قناعة شخصية عقلانية، على هذا النحو ابتعد أغلب العراقيين عن الدين، وأصبحت الطائفة (الآراء والمرجعيات) تفرض نفسها عليهم من فوق، بوصفها كتلة واحدة مقدسة لا تناقش ولا تمس، والإنسان يعيش داخلها ويجد نفسه محكوماً بها من المهد إلى اللحد.[7] فالفرد العراقي بات يحاسب على أساس طائفته، وينظر إليه عضواً في طائفة ما، وليس مواطناً عراقياً. هذا الشيء يفترض به أنه قد انتهى، وأن يكون الفرد غدا حراً في الانتساب إلى

المذهب الذي يختاره بمحض إرادته، أو عدم الانتساب إلى أي مذهب على الإطلاق، دون أن يعني ذلك أنه قد تخلى عن الإيمان بالخالق، أو سقط في دائرة الإلحاد، مادامت الغاية مرضاة الخالق، وليس اعتماد مذهب معين.

ويأتي انشغال العراقيين بانتقال السلطة في ظرف حضور فاعل للانتماءات الفرعية، وغياب المشروع السياسي الوطني. لقد تحقق بعض التقدم في بنية النظام السياسي في المرحلة السابقة، عندما أخذت الاعتبارات الوطنية تفرض نفسها، ولما جاء الاحتلال تحت شعار الدولة الحديثة لوحظ أن أهم مكتسبات المرحلة التاريخية السابقة قد قُوض، وظهرت فكرة التوافق والمحاصة الطائفية، فكان القهر والتصفية على من لا يرضى أن يدرج اسمه في تكريس هذه الحالة في تاريخ البلاد. وفي الوقت نفسه تم تكريس التبعية للقوة العظمى، بعد أن اصطدم أطراف في الطوائف والملل بعضهم ببعض، وجرت تصفيات لبعض الرموز بتأثير الدهماء من الناس، أو بفعل مواقف أطراف خارجيين لهم حساباتهم في عراق الغد، وتُرك الدين وحده دون ظهير، فأصبح الجميع مشغولين بحصتهم من البلاد، فكل واحد يحاول أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية سنداً له، أو في أقل تقدير دول الجوار سنداً له، أو يجد سنده في النمطين معاً.

مع ذلك لم يلتفت العراقيون، إلى إعادة بناء موروثهم الثقافي الذي استمر محافظاً على بنيته التقليدية؛ حيث تحارَب العلوم العقلية، ويمارَس الاقتصاد في الاعتقاد. لكن هل حاولت النخبة إثارة الأذهان والعقول، وإحداث اليقظة الضرورية للوصول إلى مستوى أفكار عصر الصناعة على الأقل، وليس أفكار عصر ما بعد الحداثة؟ إن الانبهار بالتعصب عام وسائد، ولم يستطع

الوافد الغربي أن يحل محل الموروث القديم الذي ظل محافظاً في مجمله، بالرغم من محاولات النظام السابق صوغ إسلام توافقي في إسناد حالات الاستبداد. وكذلك تضاعفت الردة في استخدام العقل لمصلحة النقل، فصارت الكبوات المستمرة للنهضة الفكرية العراقية إلى أن أدت إلى ضياع المكتسبات الفكرية للنخبة القائمة (سواء على الوافد الغربي أو حتى على الموروث الأصيل) في إعمال العقل. وتحولت ليبرالية بعض الناس تدريجياً إلى تغريب صريح، وانقلب مشروع الإصلاح الديني تدريجياً إلى سلفية، بعد إخفاق جهود التقريب بين الطوائف، وكانت في الأحرى رغبة أغلب الزعامات الطائفية في عدم إحياء الإصلاح الديني، وتحويل العلم والعلمانية إلى خرافة أو شذوذ.

لم يحاول المثقفون الوطنيون إشاعة عناصر الثقافة الموضوعية، و البدء في نهضة عراقية مع المفكرين المخلصين لقضايا المشروع الوطني أو حتى الديني. لقد حاول بعض الناس إطلاق مشروعات وطنية، بعد تشكل مجلس الحكم وثبات طائفيته، لكن تلك المشروعات كانت نخبوية من الطبقة الوسطى، ولم تؤثر في عامة الناس، ولم تتحول إلى برامج ثقافية واجتماعية وسياسية شعبية؛ لأنها جزء من الواقع السياسي العراقي الذي يسعى بعض الناس لمحاصرته أو تغييبه. كما أن تلك المحاولات جاءت في أحيان أخرى ردَّ فعل ضد التهميش الذي لحق بهذه النخب، أكثر منها دعوة جدية للمشروع السياسي الوطني. وقد طرحت كل من كتلة الصدر الثاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية إقامة جمهورية إسلامية يهيمن عليها رجال الدين في العراق، وإن كان هناك اختلاف فيما بينهما في الاستراتيجية المعلنة؛ فقد دعا مقتدى الصدر في منتصف تموز/ يوليو 2003 إلى إقامة حكومة وجيش عراقيين، بديلين عن

الحكومة التي عينتها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما أكد السيد عبدالعزيز الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، أن العراقيين سيختارون أولاً حكومة تعددية، ولكن في الأجل الطويل ستتجه الغالبية الشيعية نحو جمهورية إسلامية.[8]

لقد اشتدت الطائفية بعد تحطيم الأمل في التحديث في إطار مشروع وطني على أثر الحرب العراقية ـ الإيرانية، وحرب الخليج الثانية، ثم احتلال العراق، فطغى الموروث الطائفي على الوعي الثقافي، وهذا الموروث الطائفي حاضر حضور البطالة والفساد والقهر والفقر، إن لم يكن أكثر حضوراً لأنه هو الذي يحدد التصورات، ويضع معايير السلوك؛ إذ أخذ يؤثر في الجماعات وعامة المحكومين. والجماعات تعتمد عليه لإضفاء الشرعية على وجودها إذا ما نقصتها الشرعية المستمدة من الاختيار الحر للناس، فتملأ المتوافر من أجهزة إعلام ودعاية بالبرامج الطائفية؛ استجداء لعواطف الناس. فهناك حدثان رئيسيان – مثلاً – دفعا بعض الشيعة[9] في العراق إلى التطرف والفظاظة، فالإجراءات البعثية الصارمة ضد أي نشاط سياسي شيعي وفق الأنموذج الإيراني أواخر عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات من القرن الماضي، وسحق "انتفاضة" عام 1991، وما تلا ذلك من اضطهاد، وحتى مذابح جماعية، ضد الشيعة الذين حملوا السلاح ضد النظام السياسي جنوب العراق؛ أكسبت الأفكار الخمينية نتيجة لذلك مزيداً من القبول لدى الجيل الشاب الذي قهره الفقر واليأس أكثر مما كان يمكن أن يحلم به علمانيون منتمون إلى طبقة وسطى؛ مثل أحمد الجلبي،[10] ويرفع بعضها هذا الموروث لتقويض المنافسين.[11] وترفع شعارات مثل: الحاكمية للخالق ضد حاكمية

البشر، والإسلام هو الحل ضد الأيديولوجيات العلمانية للتحديث (الليبرالية، والقومية، والشيوعية)، وتطبيق الشريعة (الإسلامية). واشتدت مظاهر الطائفية في الحياة اليومية في عادات اللباس والطعام والعلاقات الاجتماعية. والسؤال الآن هو: هل يمكن البدء من جديد في إرساء قواعد نهضة عراقية؛ وذلك بإعادة بناء الموروث الثقافي العراقي ونقله من الطائفية إلى التحرر، ومن التقليد إلى التجديد؟

لنبدأ من انتشار ألقاب التعظيم في موروثنا الثقافي القديم، وفي حياتنا المعاصرة، فقد ورثنا ألقاباً دينية، تقوم على التعظيم والتفخيم والإجلال إلى حد التقديس والتأليه. ولا نريد الجزم بأنه لا مخلوق يتجسد الإسلام فيه تجسداً كاملاً؛ فالإسلام منهج، والمسلمون أدواته. وقد انعكس ذلك في حياة العراقيين اليومية الدينية والسياسية، فذاعت الألقاب، وانتشرت عبارات التفخيم والتعظيم: (صاحب السيادة)، و(صاحب الجلالة)... وكلها مستعارة من صفات الخالق. وأخذ قادة الأحزاب والجماعات السياسية والطائفية ألقاباً مشابهة، تتراوح بين الرئيس، والزعيم، والقائد، والشيخ، والأمير، وولي أمر المسلمين، وحجة المسلمين.[12]

والأكثر مما تقدم رفض لمفهوم النسبية، وتقديس غير مسوغ للشمولية والاستبداد. فكم من العراقيين ممن يتحدث عن غيره عبر إطلاق عبارة مثل: نحن، جميعاً، كلنا... ولا يستطيع التحمل والقبول لرأي يقول: أعتقد، ربما، يحتمل... ولننظر – مثلاً – إلى الشعارات المرفوعة في طرقات المدن والأزقة، فهي غالباً ما تبدأ بالعبارات الآتية: الشعب العراقي يدعو (...) إلى (...)؛

بحيث تكون العبارة موهمة للمراقب بأن هذا الشخص أو ذاك، موكل عن جموع الشعب العراقي، على حين إنه قد صادر آراء الآخرين، وتعمد تغييبهم.

مانزال – في العموم – لا نجد المرجعية التي تؤطر العقل السياسي العراقي في النظام المعرفي، أو في المخيلة التاريخية. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة نجد أنها خيالية مليئة بالمآثر والبطولات وأنواع المعاناة، كما يسكنها عدد كبير من رموز الماضي وأشخاصه، وهذا ما نجده في الخيال الطائفي والخيال العشائري.

هذه هي حال طبيعة السياسة أو أرضيتها في العراق، بينما يقتضي بناء دولة القانون والمؤسسات ممارسة السياسة بأقل درجات تدخل التراث والدين. والفرق واضح بين سيادة نظام معرفي من المفاهيم والإجراءات التي تجعل ممارسة السياسة ميداناً للمعرفة العقلية، في مجال تكوين الدولة وتطورها، وبين أن يحكم السياسة الخيال والتصورات والرموز والدلالات؛ فيصبح العمل السياسي مجالاً تسود فيه حالة الاعتقاد واللاشعور لدى الجماعة، أو ربما حتى أعمال الشعوذة. وبالنتيجة تصير العاطفة هي التي تلازم الخطاب السياسي وليس العقل.

والنتائج المترتبة على هذا الفرق عظيمة: فالعنف السياسي، وعدم الاستقرار، والصراع ليس من أجل رقابة السلطة ولا الحد منها، ولكنه من أجل الاستحواذ عليها أو إزاحتها والحلول محلها. وهذا ما نلاحظه على سلوكيات معظم الأحزاب السياسية العراقية، فسلوكها هو رفض أحدها للآخر مادام معظمها غير مؤسس على مبادئ، ولكنه مؤسس على التعالي بأسماء وأنساب، وأن فوز أحدها بالسلطة يفيد إقصاء الآخر، والإقصاء غالباً

ما يعني القتل، ومن ثم في ظرف عدم وجود الآخر، لا توجد مراقبة على أداء الحكم، ولا توجد بدائل؛ ومن ثم يصيب الأداء السياسي للنظام السياسي الجمود، مقارنة بالنظم الديمقراطية.

تكمن المشكلة السياسية العراقية بالهروب من الاعتراف بشكل أو بآخر، بإشكالية السلطة القائمة على الولاءات الفرعية والعصبية. وغياب المواطنة، على مستوى القاعدة، وتظهر إفرازاتها عند القمة في غياب التداول السلمي للسلطة، ورفض فكرة المساواة. والعصبية للولاءات الفرعية تعني وجود فطرة عمياء، والحاجة إلى الأعوان للسيطرة. وهي قائمة على التمييز بين البشر وفقاً لمقاييس عرقية وطائفية مثيرة للجدل، والفرقة والاقتتال بين الأفراد، وبذلك تكون مفسدة للدولة، وأداة تدميرها الداخلية، إذا لم تتفق المصلحة الوطنية مع المصلحة الخاصة لهذه العصبية أو تلك، وإن كانت المصلحة الخاصة غير موضوعية.

وإذا ما أخذنا مجلس الحكم الانتقالي الذي شكل في 13 تموز/ يوليو 2003 من أطراف، لهم مناصرون بشكل واسع في البلاد، فسنجد أنه لم ينجح في معالجة المسائل الدستورية المبدئية في العراق، ولم تستطع أطرافه الاتفاق إلا على خطوط رئيسية عادة، وفي اللحظة التي قامت فيها محاولة لمناقشة التفاصيل؛ مثل طبيعة المناطق الفيدرالية في العراق وعددها وحدودها، ساد الانقسام، وأرجئت مسائل أساسية كثيرة، وعكست وثيقة "الانتقال إلى الديمقراطية" تعارضاً مع وقائع عراق ما بعد الحرب، وخاصة الهوة بين عراقيي الداخل وأولئك الذين عادوا من الشتات، بمن فيهم القيادة الكردية.[13]

هل تكمن المعالجة في إنكار ذلك؟ بعض الناس أصبح يبحث عن مسوغ من خلال ربط الكوارث الناتجة من هذه الآفة، إما بلوم السياسة الأمريكية، أو تآمر الغرب والصهيونية. وبهذا التسويغ تصبح العقائد والأيديولوجيات الستار الذي تختفي فيه العصبية وتحتمي، ولتنأى عن أي محاسبة أو أي تغيير. بمعنى آخر، هناك رفض لمناقشة حقيقة إشكالية السلطة، حتى لا يتم التعرف على حقيقة العصبية المتخفية خلفها، ومن ثم، حتى لا تتم محاصرتها. ولنأخذ – مثلاً – إشارات الأستاذ محمد السعيد إدريس في تحليله لأبرز تصريحات الزعماء الشيعة وخطبهم في العراق إلى أن هذا التكوين المهم في العراق قد ربط نفسه في علاقة طردية موجبة مع تكوين الاحتلال، والسعي للوصول إلى السلطة. فالسيد السيستاني والسيد كاظم الشيرازي (الحائري) والسيد محمد خاتمي... أشاروا صراحة إلى أن المواجهة مع القوات الأمريكية في الوقت الراهن ليست في مصلحة الشيعة، "وأن أولوية الشيعة الآن ضمان تمتعهم بالامتيازات التي تتناسب مع نسبتهم في الشارع العراقي (أي السلطة)". لذلك لاحظنا إشارات عنيفة ضد السيد مقتدى الصدر، الذي ثار تياره ضد الممارسات الأمريكية. فعزالدين القبانجي اتهم التيار الصدري بأنه «لا يراعي المصالح الشيعية العليا في تصديه لقوات الاحتلال».[14]

إن آليات العصبية قد أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في لعبتها. وظهر ذلك من خلال صيغة تشكيل مجلس الحكم السابق، وعملية توزيع المناصب السياسية في الحكومتين المؤقتة والانتقالية. وقد عززت هيمنة المنفيين العراقيين السابقين في العراق الجديد تمثيلهم الزائد في المؤسسات الرئيسية التي أقامتها سلطة التحالف المؤقتة، في مجلس الحكم الانتقالي، ومجلس القيادة المؤلف من تسعة أعضاء، تناوبوا رئاسته شهرياً، واللجنة

الدستورية التحضيرية، ومجلس الوزراء المؤقت، ومن بعدها أسلوب توزيع المناصب السيادية في مرحلة ما بعد انتخابات 30 كانون الثاني/ يناير بين المجموعات الطائفية والعرقية الرئيسية بشكل توافقي.

ثالثاً: البنية الحزبية العراقية

يمكن تقسيم الأحزاب العراقية من حيث التوجهات السياسية والغايات المعلنة، على النحو الآتي:

1. الأحزاب العلمانية

تتوزع هذه الأحزاب على ثلاثة مشارب:

أ. الأحزاب الإقليمية، أي تلك التي أنشئت على أساس عرقي- جغرافي كالأحزاب الكردية، والتنظيمات العشائرية، والتنظيمات المسيحية، والتنظيمات التركمانية...

ب. أحزاب ما بعد الإقليمية، وتشمل تلك التي لا تقوم على أساس عرقي أو طائفي مغلق، بل إن عملها ونشاطها مفتوحان أمام المواطنين بمختلف انتماءاتهم. ويضم هذا النوع فئات عدة أمثال الاشتراكيين، والشيوعيين، والليبراليين... كالوفاق الوطني...

جـ. الأحزاب القومية العربية. وتضم باقي تنظيمات حزب البعث (غير المسموح له بأداء نشاطه في المرحلة الراهنة)، والحركة الاشتراكية العربية، والتنظيمات الناصرية...

2. الأحزاب الطائفية

تضم في ثناياها جميع الأحزاب التي تدعي كونها إسلامية، فتمثيلها ونشاطها وغاياتها ومضمونها طائفية بحت، كحزب الدعوة الإسلامي، والمجلس الأعلى للثورة، والحزب الإسلامي، وحركة الوفاق الإسلامي...

وفي ظل الفوضى السياسية والحزبية التي يعيشها العراق يمكن التمييز بين أربع مجموعات حزبية (على أساس طبيعة الدعم المقدم، والولاء، والنشاط، وجهة الانتساب) تشكل المجتمع الحزبي الجديد، مع ملاحظة أن الحزب الواحد قد ينضم إلى أكثر من مجموعة واحدة، مثلاً: حزب ذو توجه إقليمي لكنه وطني التوجه والتمويل، وآخر إقليمي التوجه لكنه مدعوم من قوى أجنبية. وهذه المجموعات هي:

1. الأحزاب الإقليمية، وأحزاب هذه المجموعة تدعي تمثيلاً لمجموعات عرقية أو قبلية محددة في جسم الدولة. كالأحزاب الكردية، والتنظيمات العشائرية، والتنظيمات المسيحية، والتنظيمات التركمانية.

2. المجموعات المدعومة من قوى أجنبية دولية، أهمها: الوفاق الوطني، والمؤتمر الوطني، والديمقراطيون المستقلون، والمجلس الأعلى للثورة.

3. المجموعات الوطنية، أي تلك التي يكون ولاؤها للدولة العراقية.

4. الأحزاب القومية العربية، وتضم باقي كوادر تنظيمات حزب البعث النشيطين (غير المسموح لهم بأداء نشاطهم في المرحلة الراهنة)، علاوة على الحركة الاشتراكية العربية، والتنظيمات الناصرية.

وتدعي كل مجموعة من هـذه المجموعـات أحقيتهـا في اختيـار القواعـد المنظمة للعمل السياسي، وتمثيل العراقيين، وهو ما يتجلى بين فترة وأخرى في اجتماعات بعض الأحزاب في مـؤتمر أو تجمـع سياسي، ودعوتهـا أنهـا تمثـل العمل السياسي والحزبي، برغم اعتراضات عدة، على ذلـك؛ ومثالهـا: مـؤتمر العراق للعراقيين.

وبدلاً من توحد خطوط العمـل الـسياسي في إطارهـا العـام،[15] أسـفرت الخلافات السياسية عن بروز مجموعـات تتـصارع فـيما بينهـا حـول التمثيـل السياسي من صغرى حلقاته إلى كبراهـا، وقـد وصـلت درجـة تـصارعها في أحيان إلى مستوى الإقصاء والإقصاء المتبادل، والتصفيات الجسدية. وهـذه المجموعات هي:

1. تلك التي ارتضت بالوجود الأمريكي السياسي، وتعاملت معـه، مـادام قد أعطاها "شرعية" المشاركة بتمثيـل العمـل الـسياسي "الرسـمي" في المرحلة الراهنة؛ و أمثالها: الأحزاب الطائفية والإقليمية.

2. تلك التي عارضت الوجود السياسي الأمريكي، ولم تتمتع بأي مـشاركة في العمل السياسي جراء هذا الموقف.

3. الأحزاب التي تهادنت مع الوجود السياسي الأمريكـي وعدتـه وجـوداً مسوغاً مرحلياً، وأن السياسة السلمية هي الكفيلة بإخراجـه؛ و أمثالهـا: الجماعات التي ترعى فكرة قيام الملكية الدستورية.[16]

رابعاً: جذور العنف في العراق وصوره

لقد أدت السياسة الأمريكية في العراق إلى استياء وتذمر واسعين، خصوصاً لدى المجموعات التي كانت تملك وظائف مهمة في النظام السابق وفقدتها. وهذه المجموعات ليست جميعها بالضرورة من المؤيدين لذلك النظام، وليست جميعها بالضرورة مشتركة في ممارساته غير الأخلاقية. وكان من الممكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تكسب إلى جانبها – أو تحيد على الأقل، وإن مؤقتاً – أطرافاً عدة في المجتمع العراقي، إلى حين السيطرة على الأوضاع، وإعادة بناء الدولة ومؤسساتها. وليس من الحكمة وضع الجميع في سلة واحدة، واتهام كل من لم يتفق مع المرحلة الراهنة بأنه من فلول النظام السابق، وأن توجه إليه التهم الجاهزة بأنه من عناصر المقاومة، أو من الإرهابيين.

لقد صرح السيد حسن نصرالله أمين عام حزب الله الشيعي، رداً على سؤال حول ما يجري في العراق، قائلاً: «دقق جيداً في هوية من يزرع السيارات المفخخة في شوارع العراق، ودقق في هوية الذين يقتلون علماء الشيعة والسنة، دقق جيداً بالذين يفجرون الكنائس، والذين لا يستهدفون إلا المدنيين، وأقول لكم بكل صراحة إنكم ستكتشفون بعد حين أن بعض هذه المجموعات تديرها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والموساد، وبصراحة أشد بعضها تديره المخابرات العراقية التابعة (للحكومة العراقية)؛ من أجل أن يفتتن العراقيون...». ويضيف الدكتور خيرالدين حسيب: «المقاومة لا تتداخل مع بعضها، هناك مقاومة حقيقية موجهة ضد الاحتلال

وضد المتعاونين معه، وهناك مافيات وعصابات ابتزاز، وهناك مجرمون وقتلة... يقومون بأعمال ليست المقاومة مسؤولة عنها، وواجب قوات الاحتلال والحكومة المؤقتة أن تقضي على كل هذه الأعمال التي لا علاقة لها بالمقاومة الحقيقية؛ لأنها هي المسؤولة عن حفظ أمن الناس العزل. ونأتي بعد هذا إلى الزرقاوي، والمعلومات المتوافرة أن عدد الموجودين معه لا يزيد عن 200 شخص (ملاحظة: يصل معهد بروكينجز Brookings بأفراد المقاومة العراقية في نهاية عام 2004 إلى 20 ألف فرد).[17] كل شيء يحصل يقال إنه من فعل الزرقاوي وجماعته، وإذا كانوا هم يعرفون – كما قالوا – أن الزرقاوي وجماعته غادروا الفلوجة قبل بدء القتال (في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر)، فلماذا تابعوا مجزرتهم في الفلوجة؟ ولماذا طالبوا أهل الفلوجة تسليمهم إياه وهم يعلمون أنه غادر الفلوجة قبل بدء مجزرتهم فيها؟».[18]

الكلام المتقدم سابقاً وإن كان مصدر ضعفه أنه اقتباسات لأناس يراقبون الوضع من الخارج، إلا أن الوضع العراقي عند قراءته من الداخل سيعكس صورة أخرى، فهو معقد جداً، ولا يمكن التعويل على الإحصاءات العراقية الحكومية أو الأمريكية. فإحصاءات وزارة الصحة العراقية – مثلاً – تقول: إن الخسائر البشرية من العراقيين (القتلى) منذ 1 أيار / مايو 2003 حتى 30 كانون الأول/ ديسمبر 2004 هو 6324 قتيلاً. وظهرت علينا صحيفة لاندت *Landet* الطبية البريطانية فقالت: إن إجمالي الضحايا العراقيين يقارب 100 ألف مدني عراقي (مع استثناء حالات الوفيات بين الأطفال جراء سوء التغذية، وما جرى في الفلوجة، ليرتفع العدد إلى أرقام مخيفة).[19] أما ما

لاحظناه في الداخل، فإن كثيراً من العراقيين في محافظة الأنبار (غرب العراق)، وفي بغداد العاصمة، وفي النجف (الفرات الأوسط) قاموا بدفن ذويهم من دون الحصول على شهادات طبية تؤيد حالة الوفاة.

وإذا كنا نشك في إحصاءات لحقائق مادية، فكيف يمكن تصنيف أعمال المقاومة وتمييزها من حالات الإرهاب والعنف الأخرى؟ إن ما ورد في تصريح السيد حسن نصرالله صحيح. وما ورد في كلام الدكتور خيرالدين حسيب كذلك. فأعمال العنف في العراق تأخذ سبع صور؛ وهي:

1. أعمال العنف التي تمارس ضد القوات الأمريكية، وينفذها عراقيون وعرب وإسلاميون وافدون. وهناك اتفاق على أنها أعمال مقاومة.
2. أعمال العنف التي تمارس ضد المسؤولين العراقيين وقوات الأمن العراقية من قبل عراقيين وعرب وافدين، والرأي الغالب أنها مقاومة.
3. أعمال العنف التي تمارسها القوات الأمريكية تجاه المواطنين والشخصيات العراقية عبر الاغتيالات، وعبر تفجيرات، واعتقالات عشوائية... إلخ.
4. أعمال العنف التي تمارسها قوات الأمن العراقية تجاه المواطنين، والشخصيات العراقية عبر الاغتيالات، وعبر تفجيرات، واعتقالات عشوائية... إلخ.
5. أعمال العنف التي يقوم بها معظم الأحزاب السياسية (والأخص الطائفية) تجاه بعضها بعضاً أو تجاه المواطنين؛ إما بقصد التصفية، أو

بقصد بث رسالة خاطئة وتوريط جهات أخرى، عبر الاغتيالات، والتفجيرات، والخطف، وإعطاء معلومات كاذبة... إلخ.

6. أعمال عنف تقوم بها إيران في العراق؛ إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر بواسطة أتباعها، عبر الاغتيالات، والتفجيرات، والتحريض، والخطف... سواء ضد مصالح عراقية أو أمريكية.

7. أعمال العنف التي تقوم بها دول الجوار الأخرى، عبر التفجير، والتحريض، والدعم... ضد مصالح عراقية أو أمريكية.

يصعب عملياً وضع نسب لكل الصور السابقة، فهي تتفاوت بين فترة وأخرى، ومن منطقة إلى أخرى. فالصورة الأولى في أعلى نسبها في الأنبار. والثانية في أعلى نسبها في محافظة ديالى (شرق العراق) وصلاح الدين (شمال بغداد). أما الصورتان الثالثة والخامسة فأعلى نسبهما في بغداد. والصورتان الرابعة والسادسة عاليتان في بغداد والمحافظات الجنوبية. هذا التصنيف مايزال غير واضح للذي لم يخبر وضع العراق من الداخل. أما من يعمل في إحدى الجهات التي تمارس العنف في العراق فلا يعترف به، لأنه دائماً يكتفي بإلقاء اللوم على تنظيم القاعدة أو غيره، ويكتفي بالنتائج التي تحققت من فعله.

وبالإضافة إلى تلك الصور ذات الطابع السياسي الواضح، تنتشر في العراق كله مافيات قتل وعصابات ابتزاز أسبابها مادية في الغالب، لكنها لا تصل إلى مستوى التفجير أو الاغتيالات أو الاعتقالات الجماعية، بل تمارس الخطف والابتزاز أو القتل ضد رجال الأعمال والأجانب في العراق.

وعموماً يلاحظ الآتي:

1. لقد أدت التصرفات الأمريكية غير المحايدة إلى إسقاط سيادة الدولة العراقية، وإعادة تشكيل العملية السياسية (أطرافاً وآليات) وفق الرؤية الأمريكية. وترتب على ذلك أن جرى استبعاد أطراف عدة من المشاركة في العملية السياسية، وإقصاء آخرين بشكل كامل (أعضاء حزب البعث بدرجة عضو فرقة فصاعداً).[20] وترتب على ذلك استفزاز هذه الفئات؛ إذ إن المسألة تعدت الحرمان من المشاركة في إدارة المؤسسات إلى الحرمان من العمل في مؤسسات الدولة ذاتها، وعدم اعتبارهم مواطنين لهم حقوق المواطنة كاملة.

2. وما يزيد المشكلة تعقيداً – كما هو ملاحظ – عدم وجود قوى إقليمية أو عالمية محايدة في الصراع. فالقوى العصبية المتصارعة تخضع بدرجة أو بأخرى للقوى الإقليمية، التي تدعم هؤلاء الأطراف؛ حتى لا يحدث خلل في التوازن الاستراتيجي الإقليمي في غير صالحها.

3. ويلاحظ أن الرأي العام المحلي يتوقف بدرجة مهمة عند مقولة القوى الدينية أو الطائفية، التي ترى عدم حيادية الموقف الأمريكي، وأنها ترغب في إشاعة الفرقة بين العراقيين؛ لإضعافهم والسيطرة على موارد البلاد. ويدعم ذلك وجود عداء تاريخي تجاه الغرب.

لقد جعلت العصبية الحل النزيه والمحايد لمشكلة الأمن وإعادة بناء الدولة صعبين. أما السياسة الأمريكية فقد وفرت الظروف التي تساعد على قلب الوضع العسكري ـ السياسي في العراق. فسياسة التفرقة، وتوفير الدعم

لمجموعات سياسية معينة، وإضعاف العناصر الوطنية عناصر أدَّت إلى استفزاز كبير للعراقيين، وجعل القوى المتضررة من هذه السياسة تعمل (وإن بحدود تنسيق متباينة) لتحقيق هدف مشترك، هو تغيير التركيبة السياسية الجديدة في البلد.

الوضع السياسي الدولي للعراق

تطورت الحملة الأمريكية ضد العراق ابتداء بخطاب الرئيس بوش في 13 آذار/ مارس 2001، لكنها اكتسبت زخماً مؤكداً، بعد اكتمال عملية تغيير النظام في أفغانستان، في حزيران/ يونيو، وقد عدَّت إطاحة صدام حسين أكثر من مجرد إزالة تهديد أو استكمال للمهمة غير المنجزة عام 1991، فهناك الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بزيادة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام العالمي، عبر التحكم في مناطقه الرئيسية. وقد عُدَّ ذلك وسيلة لفتح الباب أمام زيادة الصادرات النفطية العراقية؛ ومن ثم تقليص اعتماد الغرب على المنتجين الآخرين، والمساعدة في الوقت نفسه على سداد نفقات إعادة إعمار العراق. إن بعض المتفائلين أكثر من ذلك رأى أن الأمر سيكون له آثار سياسية متتالية، لا من حيث توجيه رسالة مفيدة لجميع المعادين للسياسة الأمريكية فحسب، بل من حيث عمليات الإصلاح في المنطقة العربية، وزيادة انسجامها مع القيم الغربية.[21]

ويذهب المفكر الاستراتيجي الأمريكي هنري كيسنجر إلى القول: «طالما ظل صدام حسين حاكماً فلن يكون العراق جزءاً من أي جهد لتحقيق توازن

في المنطقة. فضعفه الشديد لكي يوازن إيران، وقوته الكبيرة بالنسبة إلى أمن جيرانه الخليجيين، وعدائيته الشديدة للولايات المتحدة، جعلت منه ورقة خطيرة دائمة».[22]

وهناك من يرى[23] أن إعادة تأهيل العراق تجيء، علاوة على ما تقدم، بديلاً مقبولاً لاعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على بلدان الخليج العربية؛ إذ إن معالم التوتر في العلاقة الأمريكية ـ الخليجية، الناجمة في أغلبها عن نظرة المواطنين الخليجيين السلبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية (فمعظم الذين شاركوا في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر هم من الخليجيين)، والدعم المالي الخليجي للتنظيمات المعادية للسياسات الأمريكية، قد بدأت تطفو إلى السطح.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة الأمريكية في التعامل مع العراق، من وجهة نظر تطورات النظام الدولي، فسنلاحظ أن تيار المحافظين الجدد قد بدأ يسيطر على السياسة الأمريكية[24] منذ تولي إدارة الرئيس بوش السلطة، وهذا التيار يسعى لتأكيد قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وريادتها. ومن خلال هذه القيادة سنقوم بتحديد معايير السلوك والتعامل المقبول والشرعي أمريكياً في السياسة الدولية. وللقيام بهذه المهمة، يجب ألا تقيد المؤسسات الدولية الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا جون بولتون، أحد المحافظين الجدد، يقول: «لا يوجد شيء مثل الأمم المتحدة، هناك الجماعة العالمية التي تقودها القوة الوحيدة الموجودة في العالم، وهي الولايات المتحدة، وذلك عندما تتوافق الحاجة إليها مع مصالحنا وعندما نجد آخرين ينخرطون معنا في الركب».[25] بل يذهب جون إيكنبيري إلى أن للإدارة الأمريكية في عهد

الرئيس بوش طموحات إمبراطورية؛ إذ تخلت عن مرتكزات السياسة الخارجية في إطارها القائم على التوجه الليبرالي، لمصلحة اعتماد استراتيجية تقوم على المقومات الآتية:

1. المحافظة على نظام القطب الواحد؛ وذلك بالمحافظة على تفوقها العسكري ومنع الآخرين من اللحاق بها.

2. تحليل جديد للأخطار العالمية وكيفية مواجهتها.

3. ظهور استراتيجية الهجوم الوقائي.

4. إعادة تعريف مفهوم السيادة؛ وذلك من أجل ملاحقة التنظيمات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تحميها.

5. التقليل من أهمية القواعد والمعاهدات الدولية، ويورد قول وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد: «المهمة هي التي تحدد التحالف وليس التحالف هو الذي يحدد المهمة».

6. إعطاء قيمة واستعداد دائمين لإجراء ترتيبات أمنية، كلما اقتضت الضرورة ذلك.[26]

إن الحرب على العراق عكست التطبيق العملي لعدم الاهتمام بالأمم المتحدة، فقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق، على الرغم من إخفاقها في الحصول على قرار من مجلس الأمن في هذا الصدد. ونجد أوضح تعبير لدور الحرب على العراق في ترسيخ الهيمنة الأمريكية عالمياً، وقدرتها على ترتيب الأوضاع إقليمياً، في حديث جيمس وولسي،

المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية، وأحد أعضاء المحافظين الجدد، في خطاب له أمام مؤتمر الناتو في براغ في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 : «يمكن أن يعتبر العراق المعركة الأولى في الحرب العالمية الرابعة... فبعد حربين عالميتين وواحدة باردة، أصبحنا متمركزين في أوربا. إن الحرب العالمية الرابعة ستكون من أجل الشرق الأوسط».[27]

إن البيئة العالمية – من جهتها – تشهد تناقضات عدة بين قواها الفاعلة: الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وأوربا، والصين. بالطبع، نحن هنا نخالف تلك الآراء التي تحاول قصر العلاقات بين الدول الكبرى في إطار التعاون لمواجهة الإرهاب. فالخطاب السياسي الذي يعلي من شأن الإرهاب ليس هو خاتمة سياساتها بل هو وسيلة، ووسيلة ناجعة اليوم، لتنفيذ استراتيجيات للسيطرة الدولية، لكن تبقى حقيقة علاقات القوى الكبرى معبراً صريحاً عن علاقات القوى، سواء استحضرت ذلك، تلك القوى في خطابها السياسي أو ارتضت أن يكون مفهوماً لدى صناع القرار ومحللي السياسة الدولية، والاستراتيجية.[28] فهذه القوى تتنافس فيما بينها وتتصارع لأجل تبوؤ مرتبة فضلى في سلم القطبية الدولية. ويساعدها في ذلك، أن هيكل القوة وطبيعتها في تحول؛ إذ تعاني الولايات المتحدة الأمريكية وضعاً حرجاً للاحتفاظ بموقعها الدولي جراء بروز القوى الدولية الأخرى إلى مراتب منافسة لها على الصعد الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية أيضاً.[29] وهذه القوى صارت تبحث عن منافذ لاختراق السيادة الأمريكية العالمية على النظام الدولي عبر سياسات التعاون الثنائية (الشراكة): الروسية ـ الصينية،

والروسية ـ الهندية، والصينية ـ الفرنسية... فضلاً عن عمل هذه القوى الدؤوب من أجل تعزيز مفردات قوتها الذاتية العسكرية، والاقتصادية، وتعزيز مجالاتها الثقافية التابعة أيضاً؛ حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض أنموذجها للنظم والتفاعلات الإقليمية؛ ومن ثم للنظام العالمي وتفاعلاته.[30]

وفي المقابل، تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري، وأصبح بإمكان أي قوة اقتصادية ـ تكنولوجية ـ ثقافية — دون استبعاد أهمية القوة العسكرية — أن تؤثر على مجالات دولية واسعة. وهذا التحول قد عزز موقع كل من ألمانيا واليابان في النظام الدولي، بينما صارت الاختلالات في القوة الاقتصادية الأمريكية تعطي الولايات المتحدة الأمريكية مرتبة دولية غير متساوية مع إمكاناتها العسكرية.

وهنا نتساءل: كيف كان إخضاع العراق للسيطرة السياسية الأمريكية في صلب علاقات الصراع الدولي؟ وكيف ستستثمر الولايات المتحدة الأمريكية العراق في هذا الصراع الدولي؟ وهل من الأجدى للولايات المتحدة الأمريكية بناء دور عراقي إقليمي وعربي فاعل؛ بمعنى أن يكون العراق القادم خطوة تؤكد بها الولايات المتحدة الأمريكية مركزيتها في النظام العالمي؟

لقد شكل العراق النقطة التي تكثفت فيها بوضوح الخلافات الأمريكية ـ الأوربية بشأن كيفية التعامل مع التحديات الأمنية عام 2003. لكنه لم يكن الدليل الوحيد على إمكانية وجود هوة جدية ومتسعة حول القيم الأمنية

ضمن ما كان يعتقد أنه مجموعة أطلسية حيكت بعناية، ولم تبق الولايات المتحدة الأمريكية في موقف دفاعي، فقد أكدت أن بمقدورها الانفراد في تصرفاتها، وأحياناً من خلال اعتماد تكتيكات تهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة مع القوى الأخرى؛ مثل روسيا، وحتى الصين. ويؤكد هذه الرؤية وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بقوله المشار إليه آنفاً: إن الولايات المتحدة ستتعامل في المستقبل على أساس أن "المهمة يجب أن تحدد طبيعة التحالف المطلوب بدلاً من أن يحدد الائتلاف طبيعة المهمة".[31]

إذا ما استرجعنا الأحداث السياسية المتعلقة بالعراق قبل الاحتلال فسنلاحظ أن الولايات المتحدة قد لجأت إلى أخذ الوضع الدولي في الحسبان، وحاولت كسب الشرعية لتغيير النظام السياسي في هذا البلد. لكن عندما أدركت أن الشرعية ليس من السهل الحصول عليها عملت على تجاوز كل من أوربا وروسيا... وانساقت وراء عملية الاحتلال. ويذهب الدكتور أحمد يوسف، مدير معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة إلى أن الحرب الأمريكية على العراق لم يكن بالإمكان تجنبها. كما أنه لم يكن ثمة خلاف تقريباً حول الطابع السياسي للنظام العراقي، إلا أن"رحيل القيادة العراقية كان سوف يجنب العراق ويلات التدمير المادي ويحفظ أرواح أبنائه الذين استشهدوا دفاعاً عنه، وعن الأمة. غير أنه يجب أن يكون واضحاً أنه (رحيل تلك القيادة) لم يكن ليقف حائلاً أمام الاحتلال العسكري الأمريكي للأراضي العراقية، وكل ما في الأمر أنه كان سيصل بالتكلفة المباشرة لهذا الاحتلال إلى ما يقرب من الصفر، ولو كان الأمر غير ذلك لما كان هناك أي

معنى لحديثنا عن أهداف مصلحية أمريكية مؤكدة من وراء الاحتلال العسكري للعراق".[32] وفي طريقة الاحتلال إشارة إلى عدم الرغبة في إعطاء مكانة الندية لتلك القوى في تقرير مسائل ذات صلة بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت عينه بيان الخطوط الحمر التي يجب على الآخرين مراعاتها عند التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان الصراع بالشكل الذي وصفناه، فإن موقع العراق حيوي في الفكر الأمريكي؛ لكونه يقع في دائرة استراتيجية قريبة من روسيا والصين، ويهيئ خط دفاع وهجوم متقدماً في وجه أعداء الولايات المتحدة الأمريكية. ويبقى على الأخيرة استثمار هذا البلد عبر بناء أدواره الإقليمية والعربية الممكنة/ المحتملة في إطار يتفق ومصالحها.

إن إعادة التأهيل تتوقف على قدرة العراق على توسيع علاقاته مع القوى الدولية الأخرى، وتصعيد قيمة أدواره في نظر تلك القوى أولاً، وتوافر احتمالات المواجهة بين القوى الكبرى العالي الكلفة، بل المستحيل وغير المرغوب فيه ثانياً. كما أن توازن المصالح فيما بين تلك القوى يجعل توجهاتها الاستراتيجية ـ العسكرية محكومة لمصلحة تطوير علاقاتها البينية، وتحكم في الوقت نفسه سياساتها الكلية، عبر تصعيد قيمة الأرباح والمزايا النهائية. وهذا ما يجعل القوى الكبرى تبقي تناقضاتها عند مستوى الحد الأدنى الحرج المطلوب المحافظة عليه، وعدم التصعيد أكثر من ذلك. وهذا ما تفهمه تلك القوى في علاقاتها المتبادلة، وتعمد كذلك إلى إظهار توافق ظاهري استراتيجي/ تكتيكي عبر القبول بمنافع الحد الأدنى الحرج في سياساتها إزاء بعضها بعضاً، والقبول بتكاليف ذلك التوافق.

وفيما يتعلق بموقع العراق في هذه المعادلة، يلاحظ، أن القوى الكبرى تلجأ غالباً إلى استثمار النظم/ الدول الإقليمية بقصد توسيع مجالات نفوذها وسحب ميادين الصراع بعيداً عنها. وباحتلال العراق فقدت روسيا والاتحاد الأوربي والصين قوة إقليمية كانت بعيدة نوعاً ما عن تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية، بل أصبح ذلك ضامناً للمصالح الأمريكية في المنطقة.

لقد أثبتت السنوات السابقة أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت إبقاء التناقضات مع القوى الأخرى دون مستوى الخلاف السياسي الصريح والواضح. ولا يتوقع اليوم أن تتغير الصورة، مادامت تلك القوى لا تملك القوة على المواجهة ولا الإرادة خارج دائرة الخطاب السياسي. بل إنها تظهر بين الحين والآخر أن مصالحها الحيوية ليست عرضة للتأثر بالتناقض الموجود فيما بينها، ومن ثم فهي ترتقي عليه عندما تتم مناقشة وضع العراق الدولي، وتستجيب لمقتضيات المصلحة الأمريكية في تصريف أوضاع هذه الدولة، مقابل الحصول على بعض التنازلات الأمريكية. وهذا الأمر ينطبق على الصين وأوربا، كما ينطبق على روسيا التي تعرف الخطوط الحمر للولايات المتحدة الأمريكية في قضية العراق، ولا تعمد إلى تجاوزها.

وتحاول الرؤية الاستراتيجية إثبات مصلحة مشتركة بين القوى الغربية في تطور الوضع في العراق على نحو لا يسمح للعناصر "الأصولية" بالانتصار وتحول العراق إلى بلد متطرف يهدد الغرب بصفة عامة، ويؤكد هنري كيسنجر ذلك بقوله: «إذا ما أدى الاحتلال إلى تحويل العراق إلى بلد متطرف أو أصولي، فإن النزاع الدائر الآن مع عناصر إسلامية قد يتحول إلى صراع

حـضارات. وإذا مـا مـال التـوازن في العـالم الإسـلامي نحـو المتطـرفين والأصوليين، فوضع الحكومات المعتدلة العلمانية قد يكون معرضـاً للخطـر، وقد يواجه العالم بدءاً من جنوب شرق آسيا إلى الهند، ثم غـرب أوربـا خطـر الفوضى المتنامية. ولن تتمكن دول كفرنسا وألمانيا وروسيا من تجنب مواجهة العاصفة، إذا ما فكت ارتباطها بالولايات المتحدة؛ ذلك أن تقديم هذه الدول لنفسها على أنها المتحدثة باسم القومية العربية يغذي مشاعر القوميـة بطريقـة لا مخرج منها. ومشاعر التطرف والأصولية هذه ستتعقب ضحاياها إلى حيثما قد يتقهقرون».[33] ويضيف في موضع آخر: «نحن الآن في نقطة يـصبح معهـا الفشل في العراق كارثة للغرب؛ لأن هذا سيشجع العنـاصر المتطرفـة، وكـل الذين يعتقدون بأن الغرب في حالة تراجع، ومـن هنـا تنبـع أهميـة اسـتمرار (التعاون) بين أوربا والولايات المتحدة في العراق».[34]

ويذهب كيسنجر إلى القول: في الوقـت الـذي تتجـه الأنظـار إلى مرحلـة إعادة بناء العراق، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجـه مـشكلة كبـيرة في الكيفية التي ستتعامل بها مع الطبيعة المتقلبة لحلـف الأطلـسي كـما تكـشفت خلال مرحلة الدبلوماسية التي سبقت بـدء الحـرب. فقـد هيجـت كـل مـن فرنسا وألمانيا العالم ضد السياسة التي يتبعها الرئيس الأمريكي بوش، والتـي كان مستعداً للمخاطرة بحياة أمريكيين من أجلها. هذا الانشقاق في الـصف دعا روسيا كـي تقـف في وجـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بهـذا الـشكل الواضح أول مرة منذ نهاية الحـرب البـاردة. والحـال كررتـه هـذه الـدول في مسألة دور الأمم المتحدة في عراق ما بعـد الحـرب[35] لكـن حجـم الاسـتثمار الأمريكي في العراق ونوع الغايات التي تتوخى الولايات المتحدة الأمريكيـة

تحقيقها في هذا البلد يجعلاننا نتساءل بعد كل ما تقدم: هل ستسمح الولايات المتحدة الأمريكية بأن يتزعزع استقرار العراق، أو أن يقام نظام سياسي فيه يتعارض مع مصالحها؟

العراق: الدور الإقليمي والدور العربي القادم

تاريخياً، استطاع العراق تنفيذ أدوار دولية (إقليمية وعربية) فاعلة، عندما توفر على:

1. أيديولوجية سياسية راغبة في ذلك.
2. إمكانات مؤهلة سياسياً (قوى بشرية ومالية).
3. وضع دولي ملائم.

أما أدوار العراق خلال المرحلة الممتدة في الفترة 2003ـ2005، فيلاحظ إجمالاً أنها كانت محاولة لتقليل السلبيات. فالفترة السابقة على عودة السيادة إلى الدولة العراقية في حزيران/ يونيو 2004 يصعب الحديث فيها عامة عن أدوار عراقية. أما في فترة رئاسة إياد علاوي للحكومة فقد كانت للعراق بوادر حركة دبلوماسية إقليمية وعربية وعالمية؛ حيث تركزت – كما هو ملاحظ – على الآتي:

1. اكتساب شرعية الوجود، وتأكيدها، برغم أن إنشاء تلك الحكومة جاء مباركاً من الأمم المتحدة.
2. تهيئة بيئة إقليمية وعربية داعمة بالإيجاب لاستقرار العراق أمنياً.
3. محاولة إلغاء الديون، والتعويضات المفروضة ضد العراق، أو تقليلها.[36]

كانت فترة رئاسة إياد علاوي – عموماً – متوازنة في انفتاحها على الدول الأخرى. أما فترة رئاسة إبراهيم الجعفري للحكومة العراقية منذ شباط/ فبراير 2005 فقد عملت على الأولويات السابقة ذاتها، لكن مع التركيز على الأولويتين الأخيرتين بشكل أكبر وملاحظ: ضمان الاستقرار عبر الحدود، ومحاولة إلغاء الديون والتعويضات عبر المشاركة في مؤتمر بروكسل في حزيران/ يونيو 2005، ومؤتمر عمان للدول المانحة في تموز/ يوليو 2005. والخصوصية التي تعطى لحكومة الجعفري هي تركيزها على إيران، وزيارته لها في تموز/ يوليو 2005، ووضع صيغ للتعاون معها اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

وينبغي لنا هنا ألا ننسى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تشكيل السياسة العراقية، وصوغ أدوارها الإقليمية والعربية، وهي – عامة – كانت محددة للمدى الذي ذهب إليه العراق، في علاقاته وانفتاحه الخارجي.

ولإيماننا بأنّ فاعلية أي سياسة خارجية مكمنها داخلي، إذن فالمسألة مرتبطة بالمتغيرين الأولين: الأيديولوجية الراغبة في لعب دور إقليمي فاعل، والإمكانات المؤهلة لذلك، إذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تأهيل العراق للعب أدوار دولية ـ إقليمية فاعلة. لكن ماذا سنلاحظ؟ المجتمع العراقي متلون، طائفياً، وعرقياً، وأيديولوجياً، وهذا التلون لا يخضع لشروط التنافس بقدر ما يخضع لشروط الصراع، والصراع الصفري، وأسباب ذلك قوة الموجة العشائرية،[37] وسيادة النزعة الاستبدادية في نفسية الفرد العراقي، ووجود أفواج من غير المتعلمين المستعدين للتضحية في سبيل فكرة (مهما كانت درجة عقلانيتها/ لا عقلانيتها). وقد يعطي التعدد المفرط للأحزاب

السياسية – وأغلبها طائفي أو عشائري – صورة عما تقدم. الإشكالية هنا أن اقتران النظام السياسي بصيغة ما من ألوان الطيف سيترتب عليه ضمناً أن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في وجود خريطة سياسية إقليمية محددة.

وهنا، نرى، من الناحية السياسية، ضرورة الإشارة إلى مسألة أن موقع العراق يفرض عليه، إذا ما أراد البقاء، أن يكون إحدى القوى الفاعلة في الإقليم. أما إذا لم يكن قوياً (ومازلنا في إطار متغيري الأيديولوجية والإمكانات)، فإن القوى الإقليمية ستلجأ إلى التدخل في شأن البلاد عبر استثمار الامتدادات الطائفية أو القومية (المرتبطة بالبيئة الإقليمية أكثر من ارتباطها بالعراق من حيث هو وطن).

والموقف السابق (وجود عراق قوي) تواجهه بالرفض دولة مثل إيران، لديها من الإمكانات ما يكفل مقاومة أي مشروع للنهوض بالعراق المستقل، بل أن ينتشر فكره في الإقليم العربي المجاور إذا ما أطلق له العنان في المرحلة الراهنة. ويذهب أستاذ الاستراتيجية في جامعة النهرين، منعم العمار، في تحليل علاقات العراق بدول الجوار، إلى القول: «في ظل واقع غير مستقر ازدهرت فيه عمليات تشويه الموقف وتزوير الحقائق وابتدعت فيه عقائد جديدة طغت حتى على واقع ومقومات الوعي الجمعي ومساراته وصدعت أركانه وسوغت عمليات القفز على الإرث المتحقق من مشوار التفاعلات القيمية والعملية الطويلة بين العراقيين وجوارهم، بدا الجميع في حيرة ملموسة وواضحة، سواء في اختيار المسار الذي يوصلهم لبناء نوع من الفهم لما يجري، أو في تعيين محددات المعادلة الصعبة التي طبعت مسار العلاقات العراقية مع دول الجوار. تلك المعادلة، رغم سهولة وصف عناصر التفاعل

فيها، ظلت تحمل تعقيداً محسوباً وربما مقصوداً بسبب المؤثرات التي أخذت طريقها في النفاذ إلى البنية الأساسية أو لعناصر التفاعل فيها، والتي غدت تمثل مفردات مهمة تقاس على حيويتها محصلة تلك المعادلة وجوهرها».

كما يضيف: «.. الغريب في الأمر أن هذه [هي] الحالة التي تتمناها دول الجوار الجغرافي؛ تأثيراً وتأسيساً لأهداف كانت لوقت قريب عصية حتى على التفكير بها. وفعلاً حققت تلك الدول مكاسب ضخمة فنالت حتى من النسيج الاجتماعي العراقي، لتزرع بذور ثمار ضبط لما يجري في العراق مستقبلاً سواء ما يختص منها في البناء للحدث السياسي، أو لتحديد الخيارات المصيرية... وكأن الحاضر والمستقبل يدار ويحدد من قبل أطراف هي خارج محيط الواقع العراقي. وهذه هي الإشكالية التي تمر بها الحكومة ومن ورائها سلطات الاحتلال، اللتان لم تجدا بداً بعد أن أتعبهما الصمت، من الإعلان عن مساعيهما في ضبط الحدود، وكأن الحال يتم تصريفه عبر الحدود، وليس عبر مدركات سعي واستحضار لخطط مصروفه منذ زمن بعيد».[38]

أما دول الخليج العربية، فحال الرخاء النسبي الذي تمر به يجعلها تبتعد عن محاولات التغيير التي يطلقها العراق؛ أو إيران، فهي قد نأت بجانبها عن كل حالات الصراع العربي ـ العربي، والعربي ـ الإقليمي، وأصبح جلّ اهتمامها تنمية مستوى رفاهية الفرد الاستهلاكية و الخدمية ، والمحافظة على خصائص نظم حكمها، ولهذا ليس من المستغرب بقاء نزعة الشك قائمة لديها حيال أي توجه عراقي نحو بيئته المحيطة. والتمسك برفض عودته الإقليمية والعربية، بوضعه وطموحاته التي سبقت عام 1991.

يبقى أمامنا موقف كل من مصر وسوريا، وبالضرورة فالخطاب السياسي في العراق لن يكون له تأثير على الدولتين من دون إمكانات تكفل نجاحه. وتبقى الإشكالية القائمة لهما هي طبيعة غايات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق.

ومن الناحية الاقتصادية، يعد من السلبيات التي تعيق تطوير العلاقات مع الدول الأخرى أن الموارد العراقية صارت مشروطة بالسلوكيات الأمريكية، وأن مالكها غير قادر على استثمارها بشكل مستقل، ومن ثم ستكون القوى الدولية الأخرى؛ عند تعاملها مع العراق، مقيدة بمتغير الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا ما نظرنا إلى حجم السوق الاقتصادية ـ التجارية العراقية الداخلية[39] فسنجد أن قدرتها الاستيعابية- ومن ضمنها عمليات البناء الداخلية والمحتملة، وإعادة إنماء القطاع الاقتصادي والصناعي الإنتاجي- لا يتوقع أن تبلغ أرقاماً خيالية. ومن ثم فإن المشروعات التي تأخذ في الحسبان ذلك- إذا ما أرادت أن تكون ذات جدوى- ستكون محدودة. وهذا ما يجعل ميدان التنافس الدولي عليها محدود المنفعة، وخاصة لدى القوى ذات الاقتصادات والتعاملات الكبيرة الحجم. يضاعف من أثر انخفاض المنفعة كون توجه العراق هو نحو عدم الركون سياسياً إلى قوة دولية واحدة في التعاملات الاقتصادية والتجارية. والمتبقي سيكون ذا قيمة ضئيلة جداً في حسابات القوى الكبرى، على حين أن عودة العراق إلى السوق النفطية ستكون محط إثارة للتنافس بالنسبة إلى الدول العربية المصدرة للنفط، وعدم التقبل في أحيان أخرى. ولكن تتضح جدوى التعامل بين الطرفين في ميدان العلاقات

الاقتصادية ـ التجارية بسبب اقتصاداتها القليلة الحجم نسبياً؛ وهذا يجعل كسب السوق العراقية مثمّناً في اعتبارات هذه البلدان وأسبقياتها. ومن ثم فامتلاك نسبة في هذه السوق، وفي تعاملات العراق الاقتصادية الخارجية سيكون محط تنافس فيما بينها.

ومن الناحية العسكرية، يلاحظ أن العراق أصبح غير قادر على الإتيان بأفعال عسكرية خارج دائرة متطلبات الحماية الذاتية داخلياً، بفعل التدمير الذي أصاب بنية قوته العسكرية. واليوم تشير الدلائل إلى عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة بناء قدرة العراق العسكرية وفقا لأساليب جديدة. وفي ذلك إشارة إلى أن الذي استهدف هو الاستقلالية؛ فعراق ضعيف غير مستقر لا يخدم غايات الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن الحديث عن وجود قواعد عسكرية أمريكية في العراق يكشف عن احتمالات جعل العراق المركز الرئيسي للتفاعلات الإقليمية بدلاً من دول الخليج الأخرى.[40]

وخلاصة القول، أن العراق لا يمتلك إمكانات ذاتية كافية تؤهله للعودة السياسية الفاعلة إلى البيئة الإقليمية والعربية؛ فهو لا يمتلك منظوراً أيديولوجياً واضحاً، وليس لديه القدرة الاقتصادية للقيام بأدوار إقليمية وعربية مسؤولة، كما أن وضعه الاستراتيجي يجعله محط اهتمام علاقات معظم القوى المحيطة به، فضلاً عن اهتمام القوى الكبرى. وفي الوقت نفسه يمتلك إمكانات أقل للعودة إلى البيئة الدولية الأوسع بالفاعلية السابقة؛ فتوسع حجم التعاملات الخارجية، وإعادة تأهيل الدور الدولي مكلفة، ولا يستطيع أن يتحمل كل ذلك بالقدرة السابقة نفسها، بينما تحتاج إعادة تقويم البيئة

الداخلية الممزقة والمدمرة، وإعادة تأهيلها إلى معظم موارد البلاد المتاحة، خلال المستقبل القريب وربما المتوسط؛ لذلك فإن معظم خيارات العراق القادمة سيكون داخلياً، إذا ما أراد أن يكون فاعلاً مستقلاً قياساً بإمكاناته المتوافرة؛ هذا على فرض أن الحظوظ قد جنبت البلاد مآسي الحروب الأهلية، التي تعد افتراضاً قائماً، برغم ما أقرته الولايات المتحدة الأمريكية من اعتماد العملية السياسية السلمية في إدارة البلاد.

مستقبل العلاقة العراقية ـ العربية

يذهب الخفاجي[41] في تحليله لعلاقات العراق العربية إلى أن أطراف هذه العلاقة اثنان: طرف أساسي، وأطراف ثانوية. الطرف الأساسي هو الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتفردها بالإمكانات والقدرة على الفعل بشكل واضح، فضلاً عن قيادتها لعملية الغزو، ومن ثم التفويض اللاحق من الأمم المتحدة الذي منحها حق إدارة العراق. أما الأطراف الثانويون فهم ثلاثة:

1. الحكومة المؤقتة (حزيران/ يونيو 2004–آذار/ مارس 2005)، وهي حكومة معينة ذات اتجاه غير متوافق مع علاقات فاعلة بين العراق والدول العربية، وكذلك الحال مع الحكومة الانتقالية (آذار/ مارس 2005 ـ كانون الأول/ ديسمبر 2005).

2. القوى السياسية الرئيسية في العراق، وخاصة القوى الطائفية والتيار الشيوعي والأكراد. وكلها تحمل نظرة سلبية للبعد القومي. لذلك فإن هذه التيارات– عن قصد أو من دونه– ستسهم في تهميش علاقات العراق العربية، كجزء من متطلبات تلك القوى المصلحية والفكرية،

ولاسيما أن النظام السياسي السابق في العراق قد أعطى أولوية للقضايا القومية، وفي أحيان على حساب أولويات الداخل، وكان هذا التخصيص (علاوة على الأجندة المؤدلجة لمصلحة الخارج التي حملها أغلب القوى السياسية العراقية) متغيراً زاد في قوة خطاب القطريين العراقيين والطائفيين فيه، والانتقاص من خيار تفعيل علاقات العراق عربياً، مادامت حال العرب على ما هي عليه.

3. دول الجوار العربية، وهنا يتجاذب سوريا ضاغطان: البعد القومي، والضغوط الأمريكية والإسرائيلية، لذلك فإن تأثيرها على صوغ البعد القومي في علاقات العراق سيكون حصيلة تفاعل المتغيرين السابقين. أما باقي الدول العربية المجاورة فإن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تجعلها لا تعير اهتماماً واسعاً أو جدياً لتطوير العلاقة مع العراق، وذلك وسط مناخ عربي عام أظهرت فيه الدول العربية سلبية واضحة في تعاملها مع المسألة العراقية طوال العقد الماضي، وأصبح النظام العربي يعاني الانكفائية، وتتسم علاقاته البينية بقدر من الفوضوية وعدم الانتظام، ونزاعات حدودية، ومواقف سياسية متعارضة، وعدم الاتفاق على جدوى القيام بالتعاون الاقتصادي... إلخ. ولما كانت السلبية هي التي تطبع المواقف العربية تجاه بعضها بعضاً، وتجاه العراق، فإن هذا كان من شأنه أن يعزز قوة موقف القوى الدولية تجاه المنطقة (دولاً/ أحداثاً).

ويؤدي فقدان العراق استقلاله إلى مخرجات تجعل البلد مرتبطاً بالبيئة العالمية والإقليمية أكثر من ارتباطه بالبيئة العربية، ومن أهم هذه المخرجات:

1. استبدال نظام جديد بالنظام السياسي العراقي (المستقل) يحتوي إخفاق الأخير، ولكنه يرتكز على طاعة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذه الحال ليس على العراق إلا الإذعان تحت مسوغات الأمر الواقع وذرائعه. وهذا الأمر يفقد العرب (القوميين) الثقة بمواقف النظام العراقي.
2. احتلال العراق يجرد العرب من عنصر قوة أساسي، ويظهر تفوق إسرائيل وإيران على الدول العربية، بوصفهما القوتين الإقليميتين الكبريين؛ ومن ثم فلا جدوى من اتجاه هذه الدول عامة إلى تطوير علاقاتها البينية مع العراق؛ في إطار احتساب علاقات القوة العربية.
3. السيطرة الأجنبية على موارد العراق، وتحويله إلى دولة مرتبطة بتعاملات الكلفة والمنفعة مع البيئة الخارجية، وتبتعد عن دعم التعاملات العربية في المدى البعيد.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل: إلى أين تتجه هذه العلاقة؟

احتمالات تطور العلاقة العراقية ـ العربية

في البدء، مايزال الفعل العراقي مقيداً داخلياً ودولياً. وهامش الحركة السياسية المتاح لفعله المستقل محدود إلى درجة كبيرة. والمبادرة من الجانب العربي هي المرتقبة، ويبقى على العراق الاستجابة لها أو رفضها.

في ضوء العرض السابق، يمكن تصور الآتي:[42]

1. عدم توقع حدوث تحولات جوهرية في العلاقة العراقية ـ العربية، ما استمرت تبعية النظام العربي للنظام العالمي. وهنا، يستمر الاتجاه التدريجي للعراق نحو الدول العربية؛ إذ يلاحظ أن معظم الاتجاهات

العملية والفكرية (المؤثرة) في حركة السياسة العراقية يعطي وزناً لتجنب الغياب كلياً عن المشهد العربي الراهن بدلاً من التطلع إلى زيادة الارتباط بهذا المشهد، والمسألة المؤثرة على خيارات الدول العربية هنا هي أن يكون العراق قاعدة تمس مسألة شرعية الأنظمة الحاكمة – وبدرجة دنيا – تقليص أولوية القضايا العربية في سياسة العراق القادمة.

وتستطيع الولايات المتحدة أن تغض الطرف عن تطور محسوب في العلاقة العراقية ـ العربية، مادام لا يتعدى محرمات السياسة الأمريكية في المنطقة: البترول، وإسرائيل، وسمعتها الدولية. وهناك إمكانية لاستثمار هذه الفسحة، والتطلع إلى جني عائداتها؛ بمعنى أن تتعامل الأنظمة العربية مع قضية الوجود الأمريكي في العراق برؤية تتحلى بالواقعية، وتكون قادرة على التمييز بين المواقف التكتيكية التي يجب أن تتمتع بأقصى قدر من المرونة، وبين المواقف الاستراتيجية التي يحافظ فيها النظام على "ثوابته".

2. توحي المؤشرات داخل العراق إلى إمكانية اعتماد خيار آخر للتعامل مع البيئة العربية، ومضمون هذا الخيار هو تقليص حجم العلاقات مع الدول العربية، وتجاوز الهامش المبدئي الذي قد يلتزم به النظام السياسي القادم؛ بمعنى ترك الاعتبارات القومية جانباً، بما فيها قطع الارتباط بجامعة الدول العربية، واعتماد خيار مصلحة العراق أولاً (في إطار التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية)، سواء وجد ذلك الخيار أرضيته في العلاقة مع القوى الكبرى، أو في البيئة الإقليمية المجاورة: تركيا وإيران.

وفي مشهد تجاوز العراق للنظام العربي ستستخدم الولايات المتحدة الأمريكية العراق للضغط على النظام العربي، مادام لا يجد مصلحة في التعامل مع هذا النظام. ولكن ستواجه قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في استخدام القسر ضد العرب، بشكل مباشر، بشيء من الصعوبة، بفعل تزايد الممانعة الدولية إزاء ممارسة السياسة الوقائية الأمريكية، وتزايد الرفض للأحادية القطبية. وهناك رفض الشارع العربي للولايات المتحدة الأمريكية، وتزايد الشعور العربي بالموقع المتدني الذي يحتله نظامهم الإقليمي في التفاعلات الدولية.

وخلافاً لعلاقات العراق الدولية التي "تؤثر" فيها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن علاقات العرب مع القوى الدولية عامة لا تعطى فسحة واسعة للمزايدة فيها على المتغير الأمريكي؛ فيكاد يتزايد اتفاق هذه الأطراف على ضرورة تقليص دور هذا المتغير من معادلات رسم الاستراتيجيات المتقابلة. ويخضع العرب والقوى الدولية الأخرى لسياسات احتواء تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية، على حين تدرك القوى الدولية أن المزايدة على المتغير الأمريكي في علاقاتها مع العرب سيحرمها من التمتع بمزايا العلاقات الثنائية ومكاسبها معهم، طوال توافر بدائل لدى العرب تجعلهم غير خاضعين بالضرورة لشروط تلك القوى.

3. وبرغم الصدقية التي يحظى بها المشهد السابق فإن ثمة معطيات في البيئتين الداخلية والخارجية للعلاقة العراقية ـ العربية توحي بإمكان

حدوث تحول واضح في علاقة الطرفين باتجاه التعاون. ويتوقف ذلك على قدرة الأداء العربي الدولي والبيني على تجاوز حالة الوهن الراهنة. وأحد المداخل المناسبة لبيان الفاعلية هو تصحيح الوضع الدولي للعراق، وإعادة تأهيله عربياً؛ فالدول العربية عليها ألا تنتظر أن تثبت القوى السياسية في العراق أنها ستعمل من أجل استعادة استقلال البلاد وسيادتها كاملين، بل عليها التحرك من أجل دعم نزوع كهذا. والدعم العربي[43] هو عنصر جوهري لنجاح القوى العراقية في استعادة السيادة الوطنية، بدءاً بالعمل على انتزاع حضور أكبر للأمم المتحدة على حساب حضور الولايات المتحدة الأمريكية.

وهنا، من المفترض أن تشهد العلاقة العراقية ـ العربية اتساعاً مطرداً في ميادين التعاون الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية المختلفة. ولن تكون الدول العربية لاهثة وراء مزايا اقتصادية، بقدر ما يكون السبب وراء موقف كهذا هو الوعي العربي العميق بكون العراق أحد مرتكزات القوة العربية، وأن بقاءه في دائرة الولايات المتحدة الأمريكية ليس في مصلحة العرب، إنما هو متغير يزيد الوهن والضعف العربيين إزاء البيئتين الإقليمية والعالمية.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فإنها قد تعطي ضوءاً أخضر لهذا التعاون المفترض، وتتلمس من موقفها هذا مزايا عدة (أو التقليل من تكاليف والتزامات غير مرغوب فيها). ويكون هذا الموقف بديلاً وسطاً، ومسيطراً عليه؛ عوضاً عن الاختيار بين إلحاق العراق بالولايات المتحدة الأمريكية، أو مغادرة العراق وتركه يعيش في وضع غير مستقر، وهذا ما

تجسد في اجتماع القاهرة التحضيري الذي رعته جامعة الدول العربية في تشرين الثاني / نوفمبر2005، للتوسط بين الفرقاء العراقيين، وعقد مؤتمر للمصالحة والوفاق الوطني.

مستقبل العلاقة العراقية ـ الأمريكية

أولاً: قضايا العلاقة العراقية ـ الأمريكية

بعد أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق، وسيطرت عليه سياسياً، طُرحت جملة قضايا، تتطلب منها التعاطي معها بفاعلية. وأبرز تلك القضايا: تشكيل سلطة عراقية تحظى بقدر مقبول من الشرعية، وانسحاب القوات الأمريكية في أقل تقدير إلى قواعد دائمة، و أخيراً إعادة إعمار العراق.[44]

1. تشكيل سلطة عراقية شرعية

الواضح أنه كان على الولايات المتحدة الأمريكية العثور على شركاء محليين، وإلا فإن حال العراق سوف يتحول نحو الدولة الدينية ـ الطائفية، ولا تكمن عناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية في العناصر العلمانية بقدر ما تكمن في تناقض العناصر العراقية وتضارب مشروعاتها، وهو ما يدفع هذه العناصر إلى التعامل بحذر مع مسألة خروج القوات الأمريكية من العراق، بل إلى تحكيم الولايات المتحدة الأمريكية والاستناد إليها. وخطورة المسألة هنا أن دول الجوار لها أجندة مهمة في هذا الصدد. فسوريا قادرة على العيش مع نظام علماني في العراق، لكن ليس مع نظام ديني، ولن تكون متساهلة مع عراق مناصر للولايات المتحدة الأمريكية كلياً. وإيران تخاف

بشدة من عراق علماني قوي، وهي ستعارض أن يكون مناصراً للولايات المتحدة الأمريكية. أما تركيا فهي سترحب بعراق قريب إلى الغرب.

2. انسحاب القوات الأمريكية من العراق

فيما يتعلق بقضية انسحاب القوات الأمريكية من العراق، أو في أقل تقدير من المدن، علينا أن نعيد طرح التساؤل التقليدي: لماذا دخلت القوات الأمريكية العراق؟ إذا كان احتلال العراق قد شكل بذاته هدفاً استراتيجياً أولياً، فإن الإمساك بهذا الهدف إلى مرحلة مقبلة لا يقل أهمية عن الاحتلال ذاته. لقد أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية هدف الاحتلال بسهولة لأسباب دولية وعراقية داخلية، ولكن عملية البقاء في العراق وعملية إعادة هيكلته، وفقاً للتوجهات الأمريكية تبقيان الهدف الأصعب، لأسباب لها علاقة بالوضع في هذا البلد.

في تقرير مشترك لوزارتي الخارجية والدفاع، مقدم إلى الرئيس الأمريكي بوش في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2003، حددت المعالم والأسس الرئيسية لصورة الوجود العسكري المستقبلي في العراق، والذي تم فيه استعراض وتقويم شامل لمجمل أوضاعه. ولعل أهمها الخمسة الآتية:[45]

أ. على الولايات المتحدة الأمريكية الإسهام بشكل مباشر في تحديد معالم النظام السياسي المستقبلي، بما يضمن وجود أصدقائها في مراكز مهمة في النظام السياسي العراقي.

ب. عدم التسرع في سحب القوات الأمريكية من المدن والقصبات والتمركز في مواقع بعيدة عنها؛ لأنها سوف تشكل أهدافاً سهلة للإرهابيين (المقاومة العراقية)، وهذا سوف يضعف موقف الولايات المتحدة الأمريكية.

جـ. الإبقاء على وجود عسكري مقبول في العراق، يضمن النفوذ الأمريكي هناك، ويعمل على عدم سيطرة القوى المضادة على العراق.

د. ربط العراق بشبكة من العلاقات المؤسسة على اتفاقات دولية، بعد قيام حكومة، إثر صدور الدستور الدائم، وتشمل الجوانب الأمنية والدفاعية، وإنشاء قواعد عسكرية أمريكية دائمة. وتتضمن كذلك قضايا النفط وتحرير التجارة... إلخ.

هـ. توسيع السفارة الأمريكية، بما يمكنها من إدارة العراق، لتضم أعضاء من مكتب التحقيقات الفيدرالية ومن الاستخبارات المركزية الأمريكية.

ومما تقدم نستخلص نتيجتين:

الأولى، أن الاتجاه العام للسياسة الأمريكية يفيد أنها لن تنهي وجودها السياسي في العراق، حتى بعد انتخاب الحكومة في مرحلة ما بعد صدور الدستور الدائم، وربما إلى ما أبعد من ذلك، لأسباب تتعلق بأمن القوات الأمريكية.

والثانية، أن هناك اتجاهاً متصاعداً في الدوائر الأمريكية نحو سحب قواتها إلى قواعد دائمة خلال الفترة 2007 ـ 2009، نظراً إلى حجم الأعباء السياسية المترتبة على بقائها في الشارع العراقي، ويتوقع فرض الإدارة الأمريكية توقيع

اتفاق أمني ودفاعي مع الحكومة (الشرعية)، يتضمن الإقرار بهذا الواقع. وهذه القواعد بحسب التحديد الأولي هي: قاعدة علي بن أبي طالب الجوية قرب الناصرية، جنوب العراق، وقاعدة حرير الجوية شماله، وقاعدة الشعيبة الجوية غرباً، وقاعدة شرقي بغداد (وهي لم تكن موجودة في عهد الرئيس السابق صدام حسين).

3. إعادة إعمار العراق

قدر البنك الدولي حاجات إعادة إعمار العراق بنحو 9.3 مليارات دولار لعام 2004، و 26.52 مليار دولار للفترة 2005 ـ 2007. وأغلبها لقطاعات الصحة، والتعليم، وتوليد فرص عمل، والبنية التحتية، والموارد المائية، وتنمية القطاع الخاص... وقد أضافت سلطة الائتلاف المؤقتة تقديرات أخرى لإعادة الإعمار، قائلة: إنها لقطاعات لم يلحظها البنك الدولي؛ وأهمها: الأمن والشرطة، والنفط، والبيئة، وحقوق الإنسان... وتضع تلك التقديرات عند سقف 8.24 مليارات دولار لعام 2004، و 11.2 مليار دولار للفترة 2005–2007. ويكون بذلك ما هو مطلوب لإعادة الإعمار نحو 17.54 مليار دولار لعام 2004، و37.718 مليار دولار للفترة 2005–2007. ويلاحظ كذلك أن إجمالي عائدات النفط العراقي منذ حزيران/ يونيو 2003 حتى كانون الأول/ ديسمبر 2004 بلغت 21 مليار دولار، و28.312 مليار دولار عام 2005. وإجمالي المدفوع من الاعتمادات الأمريكية الملتزم بها والبالغة 13.4 مليار دولار لعام 2004 قد بلغت 5.2 مليارات دولار فقط. وقد جرى تحويل جزء مهم من باقي المعونة نحو تعزيز الإجراءات الأمنية في العراق عام 2005، وبلغ إسهام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إعادة

إعمار العراق للفترة 2003 - 2005 حوالي خمسة مليارات دولار، ولم تلتزم الحكومة الأمريكية بأي معونة للعراق في السنة المالية 2006. وبلغت عائدات صندوق تنمية العراق 13 مليار دولار عام 2004، صرف منها مبلغ 8.3 مليارات دولار مع نهاية عام 2004. وقدر وزير المالية العراقي ما هو موجود في حساب وزارة المالية لدى الصندوق بنحو خمسة مليارات دولار في نهاية عام 2005. وبلغ إجمالي المدفوع من التعهدات الدولية لعام 2004 البالغة 2.7 مليار دولار 2.1 مليار دولار؛ أي إن العراق قد تسلم عام 2004 نحو 14.7 مليار دولار عبر التعهدات الأمريكية والدولية الأخرى، و16.1 مليار دولار عبر مبيعات النفط في ذلك العام. أما في عام 2005 فبلغت الحصيلة 13.5 مليار دولار عبر التعهدات والمنح الدولية، و28.312 مليار دولار من مبيعات النفط.[46]

وقد منح مكتب المشروعات والتعاقد في العراق التابع لسلطة التحالف المؤقتة 1988 عقداً، وأصدر أوامر منح أخرى تُقدّر قيمتها بـ 1.04 مليار دولار حتى 4 نيسان/ إبريل 2004. وقد تم تمويل 97٪ من هذه العقود المقدرة قيمتها بـ847 مليون دولار من صندوق تنمية العراق. وعلى الرغم من أن سلطة التحالف المؤقتة قررت عدم تطبيق تنظيمات التعاقد التي وضعتها وزارة الدفاع على العقود الممولة من صندوق تنمية العراق، فإنه كان يتوقع منها أن تستعمل هذه الأموال بشفافية لمصلحة الشعب العراقي كما دعاها إلى ذلك قرار مجلس الأمن رقم 1483. وقد لخص المراقبون إدارة سلطة التحالف المؤقتة لعقود صندوق تنمية العراق على النحو الآتي: لم يضع

النشاط التعاقدي لسلطة التحالف المؤقتة أي إجراءات عملية معيارية أو يطور نظام مراجعة ومعالجة ومراقبة فعّالة للعقود، أضف إلى ذلك أن عدداً من الملفات الخاصة بالعقود، كان مفقوداً أو غير كامل. كما أن الموظفين المسؤولين عن التعاقد لم يضمنوا دائماً أسعاراً عادلة ومعقولة للعقود، أو قدرة المتعاقدين على احترام الإطار الزمني للتسليم أو إتمام الدفعات وفقاً لمتطلبات بنود العقد. ونتيجة لذلك لم يكن النشاط التعاقدي لسلطة التحالف المؤقتة يعكس عدد العقود التي أسندت إليها بالفعل. وقد عطّل ذلك قدرة النشاط التعاقدي للسلطة على التعبير عن الشفافية المطلوبة من سلطة التحالف المؤقتة عند منح العقود الممولة بأموال صندوق تنمية العراق، ولم يُحافظ على البيانات لمتابعة ملفات التعاقد التابعة لسلطة التحالف المؤقتة بشكل جيد. وتعذر على المراقبين تحديد 13 ملفاً من أصل 62 ملفاً مذكوراً في البيان. وكان التوثيق ناقصاً أو غير مكتمل في 67٪ من العقود التي نظر فيها المدققون. وتوصلوا إلى أنه (يستحيل عليهم تحديد إذا ما تم تسلم السلع المحددة في العقد، أو تحديد المبلغ الإجمالي للمدفوعات التي تقاضاها المتعاقد، أو إذا ما كان المتعاقد قد احترم متطلبات العقد المبرم معه. ولعل أبلغ ما توصف به هذه العملية طوال الفترة الممتدة حتى بداية كانون الأول/ ديسمبر 2004 هي «فوضى وإهمال وسوء إدارة من قبل الولايات المتحدة».[47]

وفي ضوء العرض السابق نتساءل: هل هناك فرصة لحدوث تطور طبيعي في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية؟ أو أن احتمالات جعل العراق قاعدة للعمليات العسكرية الأمريكية ماتزال هي السائدة في بيئة هذه العلاقة.

ثانياً: احتمالات تطور العلاقة العراقية ـ الأمريكية

سوف تصبح المعطيات الواقعية الراهنة، وبدرجة دنيا الجذر التاريخي، الذي سيطفو على سطح العلاقة كلما تم إجراء مراجعة لها، أو إعادة تقويم وبيان لإمكانية تطورها متغيراً في تحديد ما إذا كان سيحدث تعارض بين أهداف العراق والولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها، أو أن تثار مسألة الثقة بين الطرفين؛ فالملاحظ أنه خلال العقد الماضي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأوسع عملية تدمير لقدرات العراق المختلفة، لا يتوقع إعادة تأهيلها بسهولة لتكون بالمستوى المكافئ لوضع العراق الدولي بداية عام 1990، ما لم يكن العراق بمستوى الطموح الأمريكي في لعب أدوار إقليمية وعربية واعدة (نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية).

قد يسأل بعضنا: هل يمكن أن تثير القيادات السياسية في العراق مسألة تحديد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، برغم الفضل الذي أسدته الأخيرة في إعلاء شأن هذه القيادات والتخلص من أكبر خصومها على الإطلاق، أي قيادة الرئيس السابق صدام حسين؟ والإجابة: نعم يمكن أن تثار هذه المسألة، فهذه القيادات لا تحظى بدرجة دعم مقبولة من العراقيين للحصول على التفويض اللازم لإدارة العملية السياسية (بالطبع مع إقرار ممارسة العملية السياسية بواسطة التنافس السلمي والانتخابات). وهذا ما يفرض أحد احتمالين: إما صعود قوى سياسية جديدة للساحة السياسية تستطيع تأمين خطاب سياسي مقبول من أوسع شرائح هذا الشعب، وفي أقل تقدير ألا يستهجنها أغلب الشعب العراقي جراء تعاون سابق مع الولايات

المتحدة الأمريكية أو قوى أجنبية أخرى على حساب مصلحة العراق، وإما أن تعدل القوى السياسية الموجودة من خطابها ونهجها إزاء مصالح العراق الوطنية، وإن تم ذلك عبر تقليل التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى انتهاج نهج مضاد لها.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية – من جانبها – لضمان السيطرة والهيمنة على المنطقة العربية وإبعاد القوى الكبرى عنها، نظراً إلى أهميتها الاستراتيجية العالية؛ فالمنطقة مصدر متدفق للموارد الأولية : البترول، ورأس المال القابل للاستثمار، فضلاً عن الكفاءات البشرية التي يتم استيعابها، أو استيعاب نتائجها العلمية والفنية في الأسواق العالمية للموارد البشرية (جامعات، ومراكز بحوث، ومراكز خدمية ...) وأهمها السوق الأمريكية. والمنطقة العربية سوق اقتصادية مفتوحة، فضلاً عن أهمية موقعها الاستراتيجي المتوسط لكل من أوربا الناهضة، وروسيا، والمنافس العالمي المرتقب (الصين). والسيطرة عليها تتيح للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة واسعة للحركة ومرونة في حالة انفلات عرى العلاقات الإيجابية بينها وبين تلك القوى. وهذا يجعلنا لا نستغرب لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى كبح جماح أي دولة تتعارض مصالحها وسياساتها مع نظيراتها الأمريكية، وتحد من حريتها في الهيمنة على هذه المنطقة.

وبالضرورة فإن العراق منذ السيطرة السياسية عليه داخلٌ ضمن هذا التفسير، للأسباب الآتية:

1. أن سوق العراق وموارده أصبحت داخل دائرة السيطرة أو التأثير الأمريكي، وهذا يعني غياب منافسيها في استحصال الامتيازات من السوق والموارد النفطية العراقية.

2. أن ما يثير اهتمام الإدارة الأمريكية هو عدم إعطاء العراق اليوم وزناً خاصاً للاعتبارات الأيديولوجية والقومية، في صوغ سياساته وتنفيذها، وخاصة الموقف من الوجود الأجنبي ـ الأمريكي في الخليج، والموقف من القضية الفلسطينية.

3. أن السبب السابق يضاعف من تأثيره أن النظام السياسي الحاكم في العراق سيخضع في تشكيله الدائم للفلتر الأمريكي، حتى في ظل أي تصور لانسحاب عسكري من البلد، بفعل قوة النشاط الاستخباري الأمريكي في العراق.

4. أن الثقة – كما يلاحظ – ستكون متوافرة بين قيادتي البلدين. فالنظام السياسي في العراق لديه استعداد لتقبل سياسات تضع في حسبانها احترام مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تتوقع حدوث تحول جذري في نهج هذه السياسات التي تهدف إلى الاستحواذ على البترول العربي، وضمان دعم إسرائيل. والأكثر من ذلك أن السلوكيات الأمريكية تشير إلى صعوبة ترك الولايات المتحدة الأمريكية أصدقاءها العراقيين يسقطون، أو قيامها بإسقاطهم إلا بعد نفاد فاعلية الأوراق التي لديهم. فالولايات المتحدة الأمريكية لا تقيم وزناً لعلاقات الصداقة بقدر ما تقيمه لعلاقات المصالح، وهذا بدوره يهيِّئ أرضية مناسبة لدى القوى العراقية؛ للتحول صوب إقامة علاقات تعاونية دائمة معها، على

حين لا تجد الإدارة الأمريكية في خطاب القوى السياسية العراقية السياسي الأيديولوجي ـ القومي ما يتعارض مع مصالحها، حتى إن القوى المحسوبة على التيار الطائفي قد أخذت منها التزامات كافية لتجعلها تعمل في الساحة العراقية.

وإذا كان الملف العراقي معقداً فإن الملف الإيراني أكثر تعقيداً، وربما أكثر تأثيراً في حاضر الأمن في النظام الإقليمي للمنطقة. وفي جزء مهم منه، سوف يعتمد أمن المنطقة كثيراً على الشكل النهائي للمواجهة السياسية الساخنة والمتصاعدة التي يمكن أن تتحول إلى مواجهة دامية ومسلحة بين واشنطن وطهران. فالتسلح الإيراني الذي يتضمن برنامجاً نشيطاً لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، واحتمال امتلاك إيران قدرات نووية خلال السنتين القادمتين، لا يمكن أن تتحملها واشنطن، وهما يمثلان خطراً استراتيجياً على المصالح الأمريكية، ولا يمكن أن تسمح الولايات المتحدة الأمريكية بأن يتحقق على أرض الواقع وتحت أي ظرف.[48] وهنا سيكون للعراق حضور واضح، في طريقة تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع هذا الملف، فهي موجودة في العراق، كما أن إيران حاضرة بقوة في العراق.

واليوم نجد أن حدود التحول الممكنة في السياسة العراقية، وذات الصلة بالعلاقة مع الولايات المتحدة تقف عند فرضيتين رئيسيتين؛ هما:

1. الفرضية الأولى، الاستمرارية؛ أي بما يفيد تحقيق العراق انفتاحاً محسوباً ومقدراً على العالم الخارجي، من حيث الاهتمام وحيز تخصيص الموارد. وهذا النهج لا يعني أن تكون السياسة العراقية ثابتة ومستمرة على

الأسس التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ منح العراقيين هامش حركة، بل إن ضرورات تقدير المزايا والتكاليف الناجمة عن الانفتاح على الخارج، في إطار بيئة دولية متغيرة، ومطالب إعادة الأعمار الداخلية المتصاعدة، تدفع نحو جدوى اعتماد المرونة في تنفيذ أهداف السياسة العراقية، في ضوء الخطوط العريضة، والاعتبارات السياسية الحاكمة. وفي ظل هذه المرونة تستطيع السياسة العراقية توسيع أدوارها الخارجية، من دون النكوص عن التزامات إعادة الإعمار الداخلي.

وهنا، تبقى العلاقة مع الولايات المتحدة محافظة على أطرها، إلا أن دور العراق في الاستراتيجية الأمريكية سينتفي.

2. الفرضية الثانية، الاندماج بالبيئة الخارجية؛ بما يعنيه ذلك من رصد للإمكانات لمصلحة المشاركة المؤثرة في التفاعلات الدولية. وهنا، قد يندفع العراق نحو العالم العربي مستثمراً "خطوات إيجابية جيدة "في مناخ الصحوة والتقارب العربيين بقصد تحقيق أقصى دعم له؛ لننظر مثلاً التحول في العلاقة إيجاباً مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[49] كما أن البيئة الإقليمية ليست أقل منفعة للعراق، إذا ما استطاع كسبها لمصلحته، أو تحييدها. فالعالم العربي والبيئة الإقليمية (تركيا وإيران) هما مجال العراق الحيوي، ومنفذه نحو العالم الخارجي.

أو قد يذهب تفكير القوى السياسية في العراق إلى جدوى تحقيق الانفتاح على العلاقات مع القوى الكبرى، على حساب عدم جدوى اعتماد الخيار العربي والإقليمي، بما يعنيه القفز على البيئة المجاورة من تقديم بعض التنازلات التي

تتطلبها لغة الحوار والمفاوضة مع القوى الكبرى، والدخول في تفاعلات متعددة معها. ولننظر إلى فتح باب للحوار مع حلف شمال الأطلسي...

وقد يطرح أحدنا افتراضاً ثالثاً، هو، العزلة عن العالم الخارجي. وفيه ستلجأ القوى السياسية العراقية إلى وضع الاهتمام والإمكانات المتاحة في تلبية مطالب وطموحات داخلية في إعادة البناء فقط، والتحول نحو هذا الخيار ذو شقين: إما أن يكون نتيجة إدراك القوى العراقية عدم حدوث تحولات أساسية في مواقف البيئة الدولية إزاء القضايا المصيرية في العراق: الوحدة الوطنية، وإعادة الإعمار، والديون والتعويضات... وهذا الأمر يحجم الإمكانات المتاحة لتلبية متطلبات إعادة الإعمار والبناء الداخلي المتسارعة النمو، ويجعل توجيه الموارد لحساب فاعلية خارجية عملاً غير مجدٍ؛ ومن ثم فلا مناص من تقليص حجم الالتزامات الخارجية المكلفة لمصلحة الداخل. وإما أن يكون اعتماد خيار العزلة نتيجة مقدرة ومحسوبة للدفع ببناء الدولة نحو الأمام (تحقيق أقصى تماسك للوحدة الوطنية)، عبر الرصد والاستخدام لجميع الإمكانات المتاحة لهذا الغرض، والتقليل من ضغوط البيئة الدولية.

إلا أننا نرى أن افتراضاً كهذا بات صعب التطبيق في ظرف البيئة الدولية الراهنة. كما أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لن تفضل اعتماد العراق لخيار العزلة؛ إذ يتوقع خلاله تراكم المشاعر الدينية والقومية المعادية لما هو غربي داخل العراق. كما ينذر باحتمال إعادة توزيع الأدوار إقليمياً وعربياً في ظرف يغيب العراق فيه عن العالم الخارجي. وهنا ستكون مسألة ضبط الخريطة السياسية للمنطقة صعبة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنظر إلى فرضيتي التحول السابقتين، يتبين أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية لا تنسجم مع فرضية الاستمرارية في السياسة العراقية لأنها تتضمن وجود سياسة عراقية لا تجعل كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية (تنفيذ أدوار سياسية دولية محددة لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية) في أولوياتها، كما أنه ليس من شروطها البقاء في دائرة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذه الحالة ستكون الأخيرة واقعة تحت ضغط الخيار بين ممارسة الضغوط ضد العراق حتى (يستجيب) للسياسات الأمريكية، وهذا الأمر غير مرغوب فيه داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو أن تسعى لدعم العراق اقتصادياً، كما تعهدت بحماية الديمقراطية الناشئة فيه، برغم علمها أنه سيكون هناك خيارات عدة أمام النظام السياسي العراقي، قد تتعارض بالمحصلة مع مصالحها.

إن صانع القرار الأمريكي سيجد فرصة جيدة لتطوير العلاقة مع العراق إذا ما اعتمد الأخير فرض الاندماج بالبيئة الدولية؛ حيث ستكون السياسة العراقية ملزمة في معظم الأحيان بمراعاة الاعتبارات الأمريكية في تعاملاتها الخارجية. وهذه تسير جنباً إلى جنب مع اعتبارات المصلحة الوطنية في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها. ونواحي التقارب/ التعاون ستجد طريقها في كون الولايات المتحدة الأمريكية يعنيها أن يتيح النظام السياسي في العراق مجالاً واسعاً لتطوير التبادلات الاقتصادية المختلفة بأدنى الشروط والاعتبارات الضاغطة الممكنة، وأن يعطي الموقع الجغرافي للعراق استراتيجياً قيمة سياسية عالية للولايات المتحدة الأمريكية. ويدعم ذلك كله كون العراق يتمتع بخيارات سياسية دولية ـ إقليمية وعربية عدة، يستطيع من خلالها الضغط على القوى الدولية الإقليمية والعربية الأخرى.

إن ما يساعد على تطوير العلاقة، أن إمكانات العراق الذاتية لا تتيح له وحدها مستقبلاً ممارسة أدوار فاعلة في إعادة صوغ الخريطة السياسية للمنطقة المحيطة به (فهناك التعويضات والديون، ومشروعات الإعمار الداخلية التي تستنزف معظم تلك الإمكانات). كما أنه محاط بأكثر من قوة إقليمية غير صديقة: إيران وتركيا، ويجد منافسة جدية من المملكة العربية السعودية ومصر على أداء أدوار عربية قيادية. وإزاء هذه المعطيات سيكون العراق بحاجة إلى أقصى قدر من الدعم الأمريكي لمواجهة أوضاعه الإقليمية والعربية، والتغلب على صعوباتها.

وإذا لم تتوقع الولايات المتحدة الأمريكية مزايا كبيرة من اعتماد هذا الخيار، فإنه سينتهي حقاً إلى تقليل التكاليف والالتزامات الواجبة عليها في المنطقة، وذلك في ظل تحول العلاقات الأمريكية مع القوى الكبرى تدريجياً من الشراكة إلى الصراع، بفعل تزايد قدرة القوى الكبرى على المنافسة العالمية، وتراجع قبضة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم. وإذ تدرك الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، فإنها تسعى نحو إعادة تصميم مسرح الأحداث العالمية، وميدان الصراع المقبل مع القوى الأخرى من خلال شبكة الصواريخ الدفاعية، وإقامة علاقات تحالف وثيقة مع القوى الإقليمية الفاعلة. فالأسلوب الأول يجعل إمكانية استهداف الأراضي الأمريكية من الخارج بوسائل الحرب الحديثة شبه معدومة، على حين يتيح الأسلوب الثاني توفير قواعد متقدمة للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، أو الضغط على خصومها المحتملين. يساعد على ذلك قرب تلك القوى الإقليمية من تخوم القوى الكبرى المنافسة. وهذا الأمر يعطي للولايات المتحدة الأمريكية قوة ردع عالية، ونقل ساحات المواجهة المحتملة إلى ميدان

الخصم نفسه.[50] واستكمالاً مع الصورة السابقة، ثمة احتلال العراق، وإسقاط عنصر الاستقلالية من قراره السياسي الذي جاء هو ذاته جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى التقليل من الخصوم، فالعراق يعد في نظر الولايات المتحدة الأمريكية قوة ذات ثقل سياسي يصعب تجاوزه في إقليمه، إذا ما أعيد بناء دوره. وإذا ما استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية في أحسن الأحوال ضبط سلوكيات نظامه السياسي في إطار علاقات التعاون، أو التأثير الأمريكي فإن ذلك سيجعل حلقة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم مكتملة: تركيا، والعراق، والسعودية، وباكستان، إضافة إلى إسرائيل ومصر. وتتم بذلك عملية عزل الصين وروسيا، وربما الهند.

كما ستسهم الصيغة السابقة في العلاقة مع العراق في ضبط التفاعلات العربية والإقليمية بإمكانات أقل، وتوجيه الفائض الناجم عن تحويل العراق من خانة "العدو" إلى الحليف الاستراتيجي، لمصلحة ضبط تفاعلات مناطق إقليمية أخرى من العالم.

ولذلك تجد الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة في استيعاب العراق في نطاق علاقات تعاونية استراتيجية. فإعادة تأهيل دور العراق الدولي باتت شبه حقيقة. ومعظم دول العالم، ومنه القوى الكبرى، تجاوز مرحلة قبول التغيير الذي حدث في العراق إلى تطبيع تلك العلاقات، والتطلع إلى جني فوائدها نسبياً: ألمانيا، وفرنسا، والهند، وتركيا... وسيكون التساؤل المطروح أمام الإدارة الأمريكية هو: ما طبيعة أدوار العراق الإقليمية والعربية المقبولة أمريكياً؟

وبعد هذا التقديم، وفي ضوء التقابل الحاصل بين الفرص المتاحة لصوغ العلاقة عند مستوى استمرار التعاون بين الدولتين، وبين الكوابح التي تضعها في إطار حدود معينة، ليس أقلها خروج القوات الأمريكية من العراق، وصعود قوى سياسية لا تكن مودة للسياسات الأمريكية، نرى أن المستقبل يميل إلى مصلحة احتمالات صوغ علاقة الدولتين عند ما هو أكثر من مجرد علاقة طبيعية، سواء كان ذلك على مستوى التطلعات لدى الإدارة الأمريكية والقوى الفاعلة في الساحة العراقية، أو على صعيد مستوى مجالات العلاقة القابلة للتصور. وإذا ما اعتمدنا فرض التعاون في علاقة الدولتين فسوف نجد أنه قد يأخذ أحد احتمالين:

1. عدم وجود حاجة إلى توسيع التعاون مع العراق إلى مستوى عالٍ. ويتوقف تصور كهذا على اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نحو وقف الحرب الاستباقية، وانتفاء الحاجة إلى تعيين وكلاء إقليميين. والمزايا التي يتوقع أن يحصل عليها العراق هنا هي ضمان الولايات المتحدة الأمريكية توفير بيئة مناسبة لتطوير علاقاته الدولية الأخرى. بيد أن مقتضيات الصراع الدولي، والتكاليف العالية التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية لدخول العراق تجعلنا نقول: إن تطبيق خيار كهذا احتمالاته ضعيفة جداً.

2. توطيد العلاقات بين الدولتين، كأن تصل إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. ويتوقف حدوث هذا الاحتمال على قدرة القيادات العراقية والأمريكية على الارتقاء بعلاقتهما إلى مستوى التعاون، وتعزيز فرص المساحات والمجالات للتعاون الممكنة بينهما. وفي هذا المشهد تكبل مرونة الحركة وسعة الخيارات أمام العراق، ويظهر الالتزام بجدوى مراعاة

المتغير الأمريكي عند صنع سياساته الدولية الإقليمية منها والعربية وتنفيذها.

ثمة متغيرات تعوق حدوث التطور الإيجابي السابق والاندفاع بدلاً منه نحو اعتماد كون العراق قاعدة عسكرية أمريكية متقدمة؛ أهمها الآتي:[51]

أ. حدوث أزمة دولية خطيرة، تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيها، وتدفع هذه الأزمة بها نحو العمل على ضمان تحقق أولويات محددة: ضمان المصالح العليا للبلاد، والمحافظة على المكانة العالمية التي تحظى بها.

وأسباب أزمة كهذه، في تصورنا:

- بلوغ طموحات القوى الكبرى مرحلة القدرة على تحقيق مصالحها الدولية، وإن كانت متقاطعة مع الولايات المتحدة الأمريكية.
- إخفاق الولايات المتحدة في إدارة النظام الدولي بفعل الأخطاء المرتبطة بالحرب على الإرهاب؛ ففي حربها على الإرهاب، يرى جون جيرشمان، من مركز Foreign Policy in Focus ، الأمريكي، أن النجاحات المتحققة؛ مثل: تحسين أمن خطوط الطيران، وأمن الحدود، ودهم جزئي لمصادر تمويل الإرهاب... قابلها إخفاق جسيم تمثل في تقويض القيم التي تدعي الولايات المتحدة الأمريكية الدفاع عنها، وأهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان، والإطار القانوني الدولي الضروري لتوليد جهد دولي لمواجهة هذه الظاهرة. وهذا يمكن إرجاعه، وفقاً لرؤية الكاتب إلى:[52]

– تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية المفرط على القوة العسكرية في الرد على ما تعتقد أنه مصدر من مصادر الإرهاب (الحرب الوقائية).

- إخفاق في شراكة المعلومات الاستخبارية بين الوكالات المختلفة.
- تقويض الديمقراطية والحريات المدنيـة، في الـداخل، وتوسـيع سـلطات الحكومة.
- تقويض الأمن الداخلي؛ حيـث صـار تنفيـذ مهـام الأمـن الـداخلي عـلى حساب إنقاص تمويل الخدمات الاجتماعية والسلامة العامة.
- إضعاف المؤسسات الدولية المعـززة للقـانون والأمـن الـدوليين؛ أهمهـا: المحكمة الجنائية الدولية، ومعاهدة حظر الصواريخ الدفاعية... إلخ.
- إخفاق في مهاجمة الأسباب الجذرية للإرهاب؛ أهمها: اتساع دائـرة الفقـر دولياً، وفي البلد الواحد كذلك.

سيكون الشغل الشاغل للسياسات الأمريكية عامة اسـتيعاب التكـاليف الناجمة عن هذه الأزمة، والسعي لاستثمار البلدان الصغيرة الحليفة والـصديقة؛ وبذلك لا تعطى فرصة للقوى الدولية في إظهار مواقف غير مقبولـة أمريكيـاً، وتكون الدولة المستهدفة بإجراءات قـسرية بواسـطة الـدول الحليفـة (العـراق مثلاً)، أنموذجاً مأساوياً يتعظ به الآخـرون. وإذا مـا تجاوزنـا احتـساب قـدرة العراق على تنفيذ متطلبات السياسة الأمريكية، فإن إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية الراهنة، والتجربة التاريخية في استخدام قوتها تعطيها صدقية في تنفيذ خيار كهذا، أي خيار "توجيه" الحلفاء ضد الخصوم الإقليميين.

ب. حدوث تحول في السياسات الإقليمية باتجاه مزيد من التقارب والتحالف ضد المصالح والسياسات الأمريكية، وقد يتخـذ ذلـك مظهـرين: أولهـما حدوث تحول في التوجهات الإيرانية باتجاه تعويق السياسة الأمريكيـة في العراق، والثاني حدوث مواجهة عربية ـ إسرائيلية.

- وفيما يتعلق بإيران، يذهب أناس إلى القول: «إن الحديث عن مستقبل العراق في كثير من جوانبه هو حديث عن تطلعات (القوى الأجنبية المؤثرة) فيه... وإذا كانت تطلعات الولايات المتحدة معروفة فإن تطلعات إيران لا تزال مضمرة وغير محسوبة؛ بسبب رواج فكرة أن التأثير الإيراني في العراق ينعدم في ظل وجود القوة الأمريكية. ومن الواضح أن هذه الفكرة تفتقر إلى الوجاهة؛ لكونها تنطلق من فرضية مضللة مفادها أن العراق ساحة للمواجهة بين الدولتين. من الناحية السياسية لن يكون الوجود الأمريكي في العراق محل ترحيب إيراني، إلا أنه لا شيء يدعونا إلى الاعتقاد بأنها تعاديه؛ إذ إن مجمل موقفها من الاحتلال يمكن تلخيصه في مقولة "دعه يعمل"، والتي تتجسد في قبولها بعدم التدخل في الشأن العراقي... ويبدو أنه من المفيد معرفة أن عدم التدخل في العرف الأمريكي يعني عدم عرقلة سياساتها في العراق، وعليه فإن أي تدخل آخر غير مشوب بهذا العيب لا يعتبر تدخلاً. وبالفعل أمكن لإيران أن تتدخل في الشأن العراقي بالمفهوم الثاني، أي جعل سياساتها متوافقة مع السياسة الأمريكية في الكثير من جوانبها».[53]

إن غاية ما تطمح إليه إيران بناء نظام عراقي ضعيف، وتابع، يسهل استغلاله، ولقد وصلت إيران إلى قناعة أن الوجود الأمريكي هو وحده القادر على تحقيق هذه المهمة، طوال وجود قوى في العراق تعمل عكس الاتجاه السابق؛ وهي: التوجهات العربية القومية، والتوجهات الإسلامية السنية، والتوجهات الإسلامية الشيعية ذات الخلفية العربية. وصور المباركة الإيرانية لمجمل الترتيبات الأمريكية في العراق الجديد يمكن تحديد مظاهرها في المؤشرات الآتية:[54]

- عدم الاعتراف بشرعية المقاومة سياسياً ودينياً، وأبرز صورها عدم نصرة الزعيم الشيعي مقتدى الصدر.[55]
- الاعتراف غير المشروط بالحكومة العراقية التي نصبها الاحتلال الأمريكي.
- الدعم والمساندة للانتخابات في العراق تحت الاحتلال.

إذا حدث أي تغيير في السياسة الأمريكية عامة باتجاه بناء عراق قوي، يستبعد مشاركة القوى الإقليمية في العملية السياسية (أي مراعاة مصالح تلك القوى في مستقبل وضع العراق الدولي) بصورة أو أخرى فإن الأمر سينطوي على استفزاز للمصالح الإيرانية، الأمر الذي قد يدفع إيران إلى تنفيذ سياسات تتقاطع مع المصالح الأمريكية، في العراق.

وإذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن قوى أخرى باتت تتطلع إلى إظهار مقاومة للسياسات الأمريكية، أو صارت تتقاعس عن تنفيذ أدوارها المرسومة في إطار مراعاة المصالح الأمريكية؛ بمعنى أن صدقيتها بدأت تتفكك، فلابد – في خضم هذه المعطيات – أن تندفع الولايات المتحدة الأمريكية نحو بلورة سياسات تدخلية شديدة، تؤكد خلالها جديتها في حماية مصالحها؛ وسوف تجد الدولتان (الولايات المتحدة الأمريكية والعراق) إثرها أنهما داخلتان في علاقات تحالف (الأصيل - الوكيل) عند التعامل مع التفاعلات القائمة.

- أما في حال اندلاع حرب إقليمية عربية ـــ إسرائيلية،[56] مهما كانت الأسباب وراء حرب كهذه، فإنها ستقود بالضرورة نحو توليد استقطاب حاد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وبين العرب والقوى

الدولية المساندة لموقفهم. وستكون الولايات المتحدة الأمريكية ضد كل دولة عربية تعلن الحرب ضد إسرائيل. وستعمل على تحييد دور العراق الإقليمي والعربي الذي يفترض أن تدفعه اعتبارات القومية والدين إلى الدخول فيها، وهذا يتطلب بالضرورة وجود قدرة أمريكية عالية للتأثير في النظام السياسي في العراق.

خاتمة

برغم ما تقدم من قراءات للوضع العراقي واحتمالاته فمن السلبي عدم النظر إلى المستقبل. لكن من السلبي بشكل أكبر ترك المستقبل يتشكل وفقاً لمعطيات الحاضر. إذاً، ما المستقبل الذي على العراقيين، وعلى العرب كذلك العمل على تحقيقه في العراق؟

لنتجنب قدر الإمكان الالتزام بأي شكل لنظام حكم، أو الإشارة إلى شكل نظام حكم محدد على أنه الأفضل، مادام عدم الاتفاق على الخطوط العريضة لذلك الشكل هو السائد. إن "ما بعد" لا يمس العراق فحسب، بل هو موضع اهتمام العرب ودول الجوار، كما هو موضع اهتمام القوى الكبرى المتطلعة نحو الاستحواذ على مواقع متقدمة في الهرمية الدولية. وحتى لا يجد العراقيون أنفسهم في موضع من يرسم لهم شكل نظام الحكم، ونوع السياسة (كاتجاهات) بشكل كلي، فإنهم مدعوون إلى صوغ الغايات التي يريد العراقيون (أو أغلبهم) تحقيقها، وبيان الصورة في جوانبها العريضة في الأقل.

إذا ما نظرنا إلى الواقع العراقي فسنجد أنه يشهد تناقضات عدة، يمكن أن تظهر نتائجها خلال المرحلة اللاحقة، ولابد من الإشارة إليها. وأهمها تلك المتعلقة بإعادة رسم الغايات لعراق "ما بعد"، فهل المسعى هو بناء العراق، والاهتمام بالداخل؟ أو أن الأولوية ستعطى للفاعلية وبناء الأدوار الدولية؟ والسؤال المحرج الذي قد يتطلب إجابات مبكرة هو هل نحن بحاجة إلى معالجة الداخل أو التوصل إلى صوغ محدد للعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

إن من دواعي القلق اليوم، ومما يستوقف الاهتمام، ويستوجب المراجعة، وإعادة التقدير، ما يأتي:

1. إعادة التأهيل لدور البلاد مسألة وطنية جمعية ـ تشاورية، لا شخصية مرتبطة بشخص متخذ القرار أو رجال القوى السياسية، برغم مسؤوليتهم، أو الموجودين حولهم فقط. ويتحمل الأكاديميون (الخبراء وعلماء السياسة تحديداً) وزر عدم تقديم النصيحة.
2. صعوبة الوقوف عند رأي واحد لإدارة سياسة عامة كلية لفترة طويلة من دون تحمل تكاليف والتزامات تثقل كاهل الأجهزة الحكومية نفسها، إذا ما أصبح هذا الرأي هو المبدأ وليس الفائدة المرجوة منه. فما يصلح في زمان ومكان وفي موضوعات محددة ربما لا يصلح في غيرها.
3. كون الحاجة إلى التعشيق بين الأكاديمي والحاكم السياسي والقوى السياسية باتت ضرورة. فـ"السياسي" عامة أميل إلى ممارسة سلوكياته بالوسائل المتاحة، وغريزة التملك والسلطة عنده قوية. والأكاديمي صار ينكر وطنيته، مادام التمسك بها غير مجدٍ اقتصادياً، ولا يرجى منه دفع للضرر، بل إن ذلك قد يوقعه في الضرر.

العراق ليس في حاجة إلى شخص آخر/ قُوى أخرى ليفضي سراً استعصى أمره في شأن أزمة البلاد، ومستقبلها، على أشخاص الفئات السياسية الفاعلة فيه. إنما الأمر دعوة إلى التأمل في شرط تحتاج إليه البلاد في حاضرها، وهو الشك في القائم، قبل أن يتحول إلى قانون ينظم حياتنا القادمة، والقدرة على مراجعة التركة السياسية التي يُتعامَل بها، وكل ما عطل العقل، وحبس حركته وفعله، وتكرس في ثقافة سياسية معطلة، وإعادة تقويم ما يعد من الثوابت الوطنية.

ويزداد الأمر تعقيداً أنه على الرغم من فتح باب التعيين في الوظائف الحكومية للراغبين في أدوار خدمية ـ استشارية خارج دائرة الانتماءات الفئوية، فإن حصر السلطات الفعلية المتاحة كافة بيد حلقة ضيقة تقوم على الولاء يظهر أزمة المشاركة بشدة، ويظهر فجوة بين النظام السياسي (الذي هو قيد التشكيل) والشعب.

إن العراق، بوصفه كياناً، يواجه تحديات عدة:[57]

1. التحديث السياسي الذي يتيح مشاركة في صناعة القرار ومأسسته؛ فالقبيلة والطائفة تشكلان أحد أعمدة مؤسسات المجتمع السياسي، ومنها يستمد نظام الحكم شرعيته الداخلية. ولم تستطع الخيارات الوطنية أن تهز حقيقة هذه الشرعية. ويتبين أثر القبيلة أو الطائفة من خلال سيطرتها على مرافق البلاد المختلفة: الأجهزة الرقابية ـــ الأمنية، والبيروقراطيات... وخصائص العلاقة التي يقيمها هذا الأثر هي:

أ. التوجه نحو حفظ هياكل القوى السياسية الفئوية، وهي تمنح امتيازات للتابعين مقابل مساندة غير مشروطة لهذه الهياكل.

ب. هذا التكتل ضد الديمقراطية. وهو تصريف (أبوي) للسياسات.

جـ. هذا التوجه يقتات بمخاوف الناس من قضايا غير محسومة أو من قضايا مسيسة.

ويرتبط بعملية التحديث تلك الحاجة إلى توليد شرعية مقبولة للعناصر والقوى التي تدير البلاد. وهذا يرتبط بـ:

أ. القدرة على توليد وجوه سياسية جديدة.

ب. تفكيك مؤسسات التنشئة القائمة (المرجعيات، والمدارس والجامعات...).

جـ. إعادة بناء المواطن العراقي.

2. القدرة على تأسيس مفهوم جديد، غير ظرفي للمواطنة؛ إذ تسود النظام السياسي في البلاد العناصر الآتية:

أ. قلة المشاركة السياسية الفعلية.

ب. فاعلية نظامي القبيلة والطائفة.

جـ. قد يشار إلى وجود مشاركة سياسية، والعمل جارٍ على وضعها في إطار قانوني، لكن هذه التطلعات ماتزال متفائلة. فالاعتماد على القبلية والطائفية في إسناد نظام الحكم قد ترسخ دوره بحيث صار معوقاً حقيقياً مستقبلياً للإصلاحات السياسية والحياة الدستورية. ولا يمكن

إلغاء أثر القبلية والطائفية في السياسات العامة إلا بإضعاف المسوغات، وتقليص الوظائف التي قامت من أجلها. فهي صارت توفر عقلية عامة تسيطر على مسالك صوغ القرارات وتنفيذها عند مختلف المستويات في العموم.

3. إيجاد نظام أمن داخلي من التهديدات الخارجية. إن الأزمة العراقية تنبع في جانب منها من الافتراضات التي يبنى عليها النظام السياسي. فالتغيير الذي حصل لم يكن يهدف إلى إشباع حاجات الداخل بقدر ما صمم ليكون العراق دولة تسير على ركب الولايات المتحدة الأمريكية. إن مسألة الأمن لا يمكن أن تؤخذ بشكل مبتسر، أو بمعزل عن الاعتبارات السياسية -الاجتماعية الموجهة للحركة السياسية الداخلية. فالمشكلات التي يعانيها العراق عدة، أكثرها إثارة ارتفاع مستوى الفقر بين أبنائه وهذه مسألة يتوقع لها الازدياد مع تنفيذ برامج الخصخصة، وقلة فرص العمل أولاً. وانعدام الاستقرار وشيوع مظاهر العنف المسلح ثانياً. فإذا ما ضمنت المسألتان فسوف تكون اهتمامات المواطن وحاجاته الداخلية مشبعة، عند ذلك يكون مستوى تقبله للطروحات الأخرى، كإعادة بناء الدولة مثلاً، نابعاً من إرادة داخلية فعلية تعزز مواجهة التحديات الأخرى. إن التحديات التي تواجه أمن البلاد بالطبع ليست كلها داخلية، فجزء مهم منها خارجي، لكن من الصعب حصر الأمن بالتقاطع مع قوى خارجية، (فهذه المسألة ستجرنا إلى أمن النظام، الذي هو قيد التشكل، أكثر منه نحو أمن البلاد). وهكذا دواليك.

4. توسيع العلاقات الدولية، وتنويعها، فالولايات المتحدة الأمريكية تملك وسائل دعم عملية التنمية في العراق، إذا أرادت، لكن تلك الوسائل يمكن الحصول عليها من مصادر ثانية، وإذا ما ارتبطت العلاقة بهذه المصادر باعتبارات اقتصادية فقط فربما تكون فرص كسبها لمصلحة موقف البلاد أفضل، بدلاً من دفع تكاليف لمصلحة الانسياق وراء الولايات المتحدة الأمريكية. وكلامنا هو للمستقبل وليس للقوى السياسية الموجودة في الساحة خلال الأعوام الخمسة القادمة. فهذه ولاؤها السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، ولا تستطيع تجاوز التزاماتها السياسية إزاءها.

ما يدفعنا إلى الكلام السابق، هو أن فرضيات التحول في السياسة العراقية كأطراف صانعة له أو اتجاهات ظاهرة منه، صارت تخريجات سياسية دولية، وكتابات أكاديمية عدة لا موضع هنا لإثبات جديتها. وحتى لا يجد البلد نفسه في وضع من ترسم له سياسته بشكل كامل أو حتى بواسطة أطراف غير وطنية، فلتكن المبادرة داخلية بصوغ وضع البلد وسياساته. لكن، هل يتوقع حدوث تحولات في الثقافة السياسية العراقية؟

لا يوجد – داخلياً – توقعات متماسكة في إعادة رسم الخريطة السياسية على نحو جذري باتجاه قبول المزيد من التعددية. فالإحجام ثقافة عراقية دفعاً لأذى لا تتوقع أبعاده، وأعباؤه. وطلب التغيير غير محبب. ولا اتفاق على أولويات لهذا البلد، فالمسألة هي توافر فرص على أرض الواقع الفائز من يغتنمها.

ويبقى هناك مشهد تطورات داخلية، تنتهي عندها القوى السياسية إلى ضرورة إحداث التحول. وهذا فرض قابل للتحقق، وأمره مرتهن بتوافر مرجعيات عدة تدعو إليه، وتجعله محور نشاطها. المهم أن هذا التحول قد يأخذ منحى الاندماج بالبيئة العالمية. والبيئة الدولية من جانبها تقوي عناصر هذا الفرض، وتدفع إليه، فالبلدان العربية ليست خياراً ناجعاً للعراق، والولايات المتحدة الأمريكية ستعيد تأهيل دور العراق الدولي.

وتبقى هناك مطالب البيئة الخارجية في إحداث التحول في الشكل المطلوب للسياسة العراقية.

إسرائيل – إقليمياً – من أهم القوى المطالبة (في الأقل) بإعادة تشكيل الدور العراقي على نحو لا يتعارض مع وجودها. وتكاد إيران تلتقي معها في الغاية ذاتها. فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن العراق هو بداية مشروعها، وأنها تريد ترتيب خريطة الشرق الأوسط والمشروع الجديد (الشرق الأوسط الكبير)، الذي كشف أن أحد مساعيه تغيير هوية المنطقة العربية إلى شرق أوسطية. وإيران تنظر إلى العراق بوصفه قوة منافسة لها على امتداد التاريخ، تقتضي الحال احتواءه. ويعمق هذا التقاطع اختلاف نظرتهما إلى أدوارهما الإقليمية الممكنة. وينبغي حساب عواقب أفعال القوتين نحو العراق، ودرجة تورطهما في السياسة الدولية الهادفة إلى تشكيل "السياسة العراقية". يقابل ذلك، مطالب السياسة الأمريكية في وضع أطر محددة لشكل/ عمل نظام الحكم القادم، أو شخوصه ذاتهم. وهو صورة من صور التدخل وفرض الوصاية في رسم مستقبل هذا البلد، وله إسقاطات مهمة، نظراً إلى حجم الإمكانات المتاحة للولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ

سياساتها، وصدقيه سلوكها، ووقوع البيئة العربية والإقليمية للعراق في دائرة التأثير الأمريكي (علاوة على التزام الكثير من القوى العراقية بالخيار الأمريكي مقابل وعود بمكتسبات سياسية، ومناصب على أرض الواقع)؛ إذ ستظهر الصدقية وتختبر عندما يكون وضع العراق مدعاة لانفلات القطبية الأحادية، واستكانة لعناصر القوة، والهيبة الأمريكية.

ويبقى السؤالان المفتوحان هما: هل ستدفع الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق نحو تأصيل وضعه الدولي بحيث يكون قاعدة أمريكية متقدمة؟ أو هل ستدخل في مرحلة مواجهات غير محسوبة النتائج مع الشعب العراقي؟

ما نتلمسه اليوم هو ظهور بوادر تحول في السياسة الأمريكية إزاء العراق، يجد صداه في صوغ هدف أقل تكلفة سياسياً، يمكن توصيفه بالانتقال من المواجهة غير المحسوبة النتائج وغير الممكنة أحياناً مع الشعب، وغير المرغوب فيها في الوقت الحاضر، إلى دبلوماسية استنزاف القوى الداعية إلى إخراج العراقيين أنفسهم المحتل من خلال المحافظة على وضع دولي مستقر، ومنح العراقيين سلطات سياسية محدودة، ومنع حدوث تغييرات جوهرية من الداخل. وأسباب هذا التحول يمكن أن تعزى إلى كون الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد قادرة على التدخل بشكل منفرد مدة طويلة في مختلف الأقاليم، من دون الحصول على موافقة القوى الدولية الأخرى أو عدم معارضتها. كما أن الاستمرار في التورط المباشر في العراق فيه استنزاف لمواردها، علاوة على أنه سيعظم من مكانة إيران الإقليمية؛ حيث لن يكون في وسع الولايات المتحدة الأمريكية الانصراف إلى إيران في وقت لاحق، وهذا غير مقبول أمريكياً.

والتحدي الذي يواجـه القـوى الـسياسية المختلفـة، إذا مـا أرادت بقـاء العراق العنصر الفاعل في السياسة الدولية، هـو إعـادة صـوغ العلاقـة بـين العناصر السابقة، بإجماع وطني مقبول. فيتم تخريج نمط سياسي يـوازن بـين مطالب الداخل في الفاعليـة والرفـاه، وتحـديات الخـارج الهادفـة إلى تـذييل وضع العراق الدولي وجعله تابعاً للولايات المتحدة الأمريكية، ويوازن بـين واقع الوجود السياسي الأمريكي، وثوابت الداخل المراهن على الاستقلالية، وبين الموارد المتاحة والغايات المقصودة، وواقع البيئة الدولية.

الهوامش

1. لقد عُيِّن السفير بريمر مبعوثاً رئاسياً أمريكياً يوم 6 أيار/ مايو 2003، وبهذه الصفة أصبح الحاكم الإداري لسلطة التحالف المؤقتة. وقبله كان الجنرال جاي جارنر الحاكم الإداري للاحتلال الأمريكي في العراق للفترة من 21 نيسان/ إبريل إلى 12 أيار/ مايو 2003 بصفته مدير مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية الذي كان قائماً في بغداد.

2. عبدالجبار أحمد عبدالله، «المشاكل المرحلية لما بعد الانتخابات العراقية: رؤية تحليلية»، مجلة **أوراق عراقية**، العدد 2 (بغداد: نيسان/ إبريل 2005)، ص13.

3. للمزيد من التفاصيل، انظر: جيف سيمونز، **عراق المستقبل: السياسات الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة سعيد العظم (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص64 ـ 68.

4. انظر: المجموعة الدولية للأزمات، «التحدي الدستوري في العراق»، تقرير الشرق الأوسط رقم 19، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، في آمي ورثنغتون وآخرين، **العراق، الغزو ـ الاحتلال ـ المقاومة، شهادة من خارج الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص47 ـ 48.

5. للمزيد، انظر: «المرصد العراقي، فتح الأبواب، الحياة الفكرية والأحوال الأكاديمية في بغداد ما بعد الحرب»، في آمي ورثنغتون و آخرين، مرجع سابق، ص 273.

6. انظر: خضر عباس عطوان، «الطائفية مازالت خطراً محدقاً»، **صحيفة الزمان** (بغداد: 11/ 5/ 2004)، ص 15.

7. خضر عباس عطوان، «عراق الغد، الطفل هو البداية»، **مجلة الحكمة**، العدد 38 (بغداد: 2004)، ص118 ـ 123. ويكرس ذلك أن السلطات الطائفية والسلطات السياسية دمج بعضها ببعض. لسنا مع فكرة الدمج ولسنا ضدها، لكن تخوفنا هو من محاولة بعض الأطراف إعطاء العمل الذي يقوم به القدسية، وإن كان هو شخصاً غير مؤهل. والتكفير للآخرين وتحقير ذواتهم. ومحاولة الآخرين إعادة تعريف ذاتهم وإن بقوة السلاح.

8. للمزيد، انظر: جون كول «الشيعة العراقيون، حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين»، في آمي ورثنغتون وآخرين، مرجع سابق، ص172 ـ 173.

9. هذه الشريحة من المجتمع العراقي تنقسم بدورها إلى أصناف عدة؛ منها مثلاً:

– الأغلبية العظمى المعتدلة في آرائها، ويسودها التيارات: العلماني، والقومي العروبي، والديني المعتدل؛ مثل: آراء مدرسة الخالصي، ومدرسة الحسني. . .

– والأقلية المتطرفة في آرائها، يسودها التيارات الموالية لإيران ، والرافضة.

وفي تحليل سليم يذهب الدكتور حسنين توفيق إلى القول: «إن الدور السياسي للشيعة في العراق يرتبط في جانب منه باعتبارات إقليمية، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع إيران، التي تعتبر معنية بمستقبل العراق، وقد تتخذ من الشيعة أو فئات منهم مدخلاً للتأثير في مستقبل هذا البلد». حسنين توفيق إبراهيم، **مستقبل النظام والدولة في العراق**، الطبعة الثانية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص31.

10. للمزيد، انظر: جون كول، مرجع سابق، ص165.

11. ومثالها التصريحات التي أطلقها الفرقاء من زعماء الطوائف في العراق، في حث أتباعهم على المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات التي أجريت في شهر كانون الثاني/ يناير 2005. وفي هذه المسألة، انظر مثلاً: فهمي هويدي، «العراق: المصالح السياسية وراء تضارب فتاوى الانتخابات»، وعدنان حسين، «عراقيون؟. . إلى جهنم إذن»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 26/ 10/ 2004) (النسخة الإلكترونية) في: .<http://www.aawsat.com>

12. انظر: خضر عباس عطوان، «العراق بين ثقافة الاستبداد وفكر الإصلاح»، صحيفة **الزمان** (بغداد: 6/ 5/ 2004)، ص15.

13. للمزيد انظر: المجموعة الدولية للأزمات، «التحدي الدستوري في العراق»، مرجع سابق، ص61 ـ 69.

14. راجع إجمالي تصريحات مراجع الشيعة، في: محمد السعيد إدريس، «مأزق الشيعة في العراق بين الاحتلال والمقاومة السلمية»، مجلة **شؤون خليجية**، العدد 40 (القاهرة: 2005)، ص 22 ـ 24.

15. أ. نص الأمر 92 في أيار/ مايو 2004 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة على إنشاء مفوضية عليا مستقلة لإدارة الانتخابات وتنظيمها في العراق.

ب. ولقد أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات النظامين 2، و3 في تشرين الأول/ أكتوبر 2004 ، اللذين يشجعان على قيام ائتلاف بين القوى والأحزاب السياسية، والاندماجات فيما بينها عند دخول الانتخابات. إلا أن ذلك لم يساعد في تخفيف ضغط التعددية السياسية في البلد، إذ رُشح لمقاعد المجلس الوطني في انتخابات 30 كانون الثاني/ يناير 2005، 111 كياناً سياسياً، بين فرد مستقل وحزب وائتلاف سياسي، وتنافسوا عليها، وارتفع العدد في انتخابات 15 كانون الأول / ديسمبر 2005 إلى 227 كياناً سياسياً، بين فرد مستقل وائتلاف سياسي.

16. لقد اعتمد هذا التقسيم في دراسة: خضر عباس عطوان "الانتخابات ومستقبل الدولة العراقية"، مجلة **شؤون خليجية** العدد 40 (القاهرة: 2005)، ص35.

17. ورد هذا الرقم في تقرير لمعهد بروكينجز في موقع المعهد على الإنترنت: <http://www.brookings.edu/iraqindex>.

18. نقلاً عن: خيرالدين حسيب، «انتخابات العراق تواجه مقاطعة واسعة وفترة بوش الثانية تواجه المقاومة»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 310 (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص 32 ـ 33 ، 38.

19. أخذنا المعلومة من: نعوم تشومسكي، «المدنية ضد البربرية»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 314 (بيروت: نيسان/ إبريل 2005)، ص 75 ـ 76.

20. نص قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في المادة31/ ب2 على استثناء أعضاء حزب البعث بدرجة عضو فرقة فأعلى من الترشُّح إلى الجمعية الوطنية. والمادة 36/ ب كذلك فيما يتعلق بتولي المهام التنفيذية. وسبقه أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم1/ 2003 القاضي باجتثاث البعث من الحياة السياسية العراقية، وأمرها رقم 5/ 2003 الذي يفيد بتأسيس المجلس العراقي لاجتثاث البعث؛ اللذان يفيدان بإقالة جميع أعضاء الفرق فأعلى من مهامهم الإدارية في دوائر الدولة، وعدم تولي الأعضاء العاملين أي مسؤولية قيادية في الدوائر الرسمية، إلا باستثناء. لكن التطبيق العملي له

أن جميع الحاملين مرتبة عضو عامل، وهي أدنى مراتب الارتباط بذلك الحزب، من العرب السنة قد جرى استبعادهم من العملية السياسية. وجاء الدستور الدائم في المادة 131 ليؤكد النهج ذاته بإقصاء الفئات السابقة.

21. للمزيد، انظر: إيان أنطوان وآخرين، **النظام الأطلسي ـ أوربي والأمن العالمي، الكتاب السنوي 2003** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص141–143.

22. هنري كيسنجر، **هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟** ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002) ص191.

23. انظر: منار محمد الرشواني، "الغزو الأمريكي للعراق، الدوافع والأبعاد"، في محمد الهزاط وآخرين: **احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 70–71.

24. تذهب وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى القول: «في بلادنا اليوم نقاش حول ما علينا القيام به في هذه الحرب العالمية على الإرهاب. فبعض الناس يعتبرها اشتباكاً محدوداً، الغاية منه مطاردة ابن لادن و«القاعدة»، واتخاذ موقف الدفاع في بلادنا، وأن نضع القضية خارج تفكيرنا ونأمل بأنهم لن يعودوا إلى الهجوم علينا. إنه في رأي هؤلاء صراع ضيق ضد عدو محدود. لكن هذا خطأ أساسي في فهم ما حدث لنا ذلك اليوم المصيري من أيلول – اليوم الذي كان يجب أن يغيّرنا كلنا. فالحرب العالمية على الإرهاب تدعونا، كما فهم الرئيس بوش فوراً، إلى حشد كل عناصر قوتنا الوطنية لدحر الإرهابيين وأيديولوجية الحقد التي تغذيهم وتجذب آخرين إلى صفوفهم». كوندوليزا رايس، «ما الذي تغيّر في السياسة الأميركية منذ هجمات 11/ 9؟»، صحيفة **الحياة** (لندن: 26 تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، ص 9.

25. نقلاً عن: حسن الحاج علي أحمد، «تغيير الثقافة باستخدام السياسة، الولايات المتحدة وتجربة العراق»، في محمد الهزاط وآخرين، **احتلال العراق**، مرجع سابق، ص 96.

26. انظر:

G. John Ikenberry, "America's Imperial Ambition", *Foreign Affairs*, Vol. 81, No. 5, 2002, P. 49-55.

نقلاً عن: حسن الحاج علي أحمد، « تغيير الثقافة باستخدام السياسة»، مرجع سابق، ص97.

27. نقلاً عن: المرجع السابق، ص97.

28. خضر عباس عطوان، «العرب وصراع القوى الكبرى، بين واقعية الأحادية واحتمالات التعددية القطبية»، مجلة **شؤون خليجية**، العدد 36 (القاهرة: 2004)، ص 31–42.

29. انظر:

Conway W. Henderson, *International Relations: Conflict and cooperation at the Turn of the 21 st Century* (U.S.A: McGraw – Hill Companies Inc., 1998), P. 100 – 103.

30. معظم الأدبيات الدولية المتخصصة تتحدث عن هذه التحولات. انظر مثلاً : زبيغنيو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى، الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، ترجمة أمل شرقي (عمان: الأهلية للنشر، 1999).

31. للمزيد، انظر: إيان أنطون وآخرين، **النظام الأطلسي ـ أوربي والأمن العالمي**، مرجع سابق، ص146 ـ 147.

32. أحمد يوسف أحمد، «النظام العربي وتحدي البقاء»، في محمد المزاط وآخرين، **احتلال العراق**، مرجع سابق، ص 323.

33. هنري كيسنجر، «المرحلة التالية من سياسة أمريكا تجاه العراق»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)، ص 9.

34. هنري كيسنجر، «الفشل في العراق سيكون كارثة على الغرب»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2003)، ص 9.

35. هنري كيسنجر، «أمريكا وأوربا وجدل ما بعد حرب العراق»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 12 نيسان/ إبريل 2003)، ص 9.

36. هناك تعهدات من العراق لأسرة الدول والمؤسسات المانحة، وبالأخص صندوق النقد الدولي ونادي باريس، ويمثل خطاب النوايا المرسل من الحكومة العراقية في أيلول/ سبتمبر 2004 إلى الصندوق السياسات التي يتعهد العراق بتنفيذها مقابل الحصول على معونة مالية من الصندوق تبلغ 436 مليون دولار؛ لدعم الإصلاحات الهيكلية. والواقع أن هذه السياسات هي شرط أساسي لتنفيذ صفقة خفض الديون العراقية، التي تم التوصل إليها مع مجموعة نادي باريس في تشرين الأول/ أكتوبر 2004؛ حيث سيتم التخفيض على ثلاث مراحل، يتم الانتقال من الواحدة إلى الأخرى بتزكية صندوق النقد الدولي؛ إذ خفض 30٪ من دين العراق البالغ 117.661 مليار دولار، وخلال السنوات الخمس القادمة، ستجرى مراجعتان: الأولى بعد 3 سنوات، ويجرى فيها خفض 30٪ أخرى من الديون اعتماداً على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي. ومراجعة ثانية وأخيرة بعدها بسنتين، وسيجرى فيها خفض 20٪ من الديون، وهذه المرحلة مرتبطة بمدى نجاح العراق في تنفيذ إصلاحات صندوق النقد (نجاح الحكومة العراقية في الخصخصة). انظر: مهدي الحافظ، «تحديات وهموم الإصلاح الاقتصادي في العراق»، مجلة الحوار، العدد الأول (بغداد: حزيران/ يونيو 2005)، ص 3 ـ 5.

37. حول الدور السياسي للعشائر العراقية انظر، صباح ياسين، «في ظل الاحتلال الأمريكي، العشائر العراقية، ثقل الحضور ومخطط الاحتواء»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 302 (بيروت: نيسان/ إبريل 2004)، ص 14 ـ 25.

38. منعم صاحي العمار، «العلاقات بين العراق ودول الجوار الجغرافي: دراسة في إشكالية الاختلال المزمنة»، بحث ألقي في مؤتمر **علاقات العراق مع دول الجوار** (بغداد: مركز الدراسات القانونية والسياسية بجامعة النهرين، 7تشرين الأول/ أكتوبر 2004).

39. انظر: باسل جودت الحسيني، «السياسات الاقتصادية في العراق والتطلعات»، في **السياسات الاجتماعية في العراق والمنطقة بعد الحرب، قضايا إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص218 ـ 219.

40. انظر: خضر عباس عطوان، «عقبات المشروع العالمي، الاستراتيجية الأمريكية في توجيه ضربة وقائية لإيران»، صحيفة **الزمان** (بغداد: 11 تشرين الأول/ أكتوبر

2004)، ص15؛ وكذلك: خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية، رؤية في خيارات العراق الاستراتيجية القادمة»، بحث ألقي في مؤتمر **علاقات العراق مع دول الجوار**، مرجع سابق.

41. قحطان كاظم الخفاجي، «علاقات العراق مع دول الجوار العربي، قراءة في البعد القومي»، بحث ألقي في مؤتمر **علاقات العراق مع دول الجوار**، مرجع سابق.

42. انظر: خضر عباس عطوان، «رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية»، في محمد المزاط وآخرين، **احتلال العراق**، مرجع سابق، ص 316 ـ 320.

43. انظر: فتوح أبودهب هيكل، «بعثة الجامعة العربية لتحقيق التواصل مع الشعب العراقي، دورها ودلالاتها»، مجلة **شؤون خليجية**، العدد 36 (القاهرة:2004)، ص 142 ـ 146.

44. انظر:

Anthony Cordesman, “Beyond Anger & Counter Terrorism, A New Grand Strategy for US & Arab Relations”, <http://www.csis.org/features/040913us-arabstratspeech.pdf>.

وانظر أيضاً: هنري كيسنجر، «تأملات في صورة عراق مستقل»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن: 9 شباط/ فبراير 2004)، ص 9.

وللمزيد من التفاصيل حول الخطوات المقترحة، انظر: توماس بيكرنغ وآخرين، «العراق بعد عام واحد»، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 302 (بيروت: نيسان/ إبريل 2004)، ص 6 ـ 13.

45. نقلاً عن، ضاري رشيد الياسين، «مستقبل الوجود العسكري الأمريكي في العراق»، في محمد المزاط وآخرين، مرجع سابق، ص 278 ـ 279.

46. انظر: تقرير معهد بروكينجز الصادر في شهر كانون الثاني/ يناير 2005 على موقع المعهد على الإنترنت <http://www.brookings.edu/iraqindex>. وانظر أيضاً: «الموازنة المالية للدولة العراقية لعام 2006»، صحيفة **الصباح** (بغداد: 26/ 12/ 2005) ص2، وكذلك

التقرير الأسبوعي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول إعادة إعمار العراق، في موقعها على الإنترنت: <www.usaid.gov/updates/feb06/iraq_fs16_021606_ar.pdf>.

47. عصام الخفاجي، «إعادة أعمار العراق، فوضى وإهمال وسوء إدارة، أموال العراق تحت الإدارة الأمريكية»، صحيفة الزمان (بغداد: 3/ 11/ 2004)، ص15.

48. للمزيد، انظر: عبدالخالق عبدالله، «الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج العربي»، مجلة المستقبل العربي، العدد 299 (بيروت: كانون الثاني/ يناير 2004)، ص 22 ـ 23.

49. انظر: فؤاد مطر، «مجلس التعاون الواسع، ولم لا؟» صحيفة الشرق الأوسط (لندن: 14 حزيران/ يونيو 2004)، ص9.

50. انظر:
Lyndon H. Larouche Jr, "A Philosophy for Victory: Can We Change the Universe?" *EIR* (March 2001), p. 52-53.

51. انظر: خضر عباس عطوان، «العراق بعد الانتخابات إلى أين؟» صحيفة الزمان (لندن: 30 كانون الثاني/ يناير 2005)، ص15، في:

<http://www.azzaman.com/articles/2005/01/31_28/7763.htm>

52. جون غيرشمان، «أمريكا آمنة في عالم آمن»، مجلة المستقبل العربي، العدد 310 (بيروت: كانون الأول/ ديسمبر 2004)، ص 154 ـ 156.

53. شفيع بومنيجل، «خلفيات المواقف الإيرانية تجاه العراق المحتل، محاولة لفهم الدوافع»، مجلة المستقبل العربي، العدد 316 (بيروت: حزيران/ يونيو 2005)، ص64.

54. المرجع السابق، ص65.

55. ذهب السيد الحائري أحد مراجع حوزة قم إلى أن «مواجهة الأمريكيين في الوقت الراهن ليست في صالح الشيعة»، نقلاً عن: صباح الموسوي، «لماذا أصبحت مراجع إيران ناطقة باسم شيعة العراق؟»، صحيفة الحياة (لندن: 3 نيسان/ إبريل 2004)، ص 9.

وذهب الشيخ عزالدين القبانجي، من مناصري السيد السيستاني، إلى اتهام التيار الصدري بأنه «لا يراعي المصالح الشيعية العليا في تصديه للقوات الأمريكية»، نقلاً عن: صباح الموسوي، «إيران تحرض على تصفية الصدر»، صحيفة **الحياة** (لندن: 16 أيار/ مايو 2004)، ص 9.

56. انظر:

Dean Andromidas, "Israel's Sharon Forums Government: Waiting For The War To Begin", *EIR* (March 16,2001), p. 44-45.

57. يذهب الدكتور حسنين توفيق إلى أن إجمالي القضايا التي ستمس مستقبل الدولة العراقية هي الآتي: طبيعة الدولة العراقية، عبر طرح إشكاليتي الفيدرالية وشكل نظام الحكم، ودور الدين في الحياة السياسية، وصيغة النظام الانتخابي، وطبيعة النظام الحزبي، والمواطنة – وفيها يتحدث عن دور الجيش في الحياة السياسية القادمة – ومسألة إقصاء البعثيين. انظر: حسنين توفيق إبراهيم، **مستقبل النظام والدولة في العراق**، مرجع سابق، ص 41 ـ 95.

ونرى أن هذا التقسيم جيد وواسع، لكن لا يمكن التعويل عليه في الدراسات المستقبلية. فإشكالية طبيعة الدولة العراقية في طريقها إلى الحل. ولا إشكالية حادة فيما يتعلق بالنظام الانتخابي الذي اتفق على أن يكون العراق فيه دوائر متعددة، أو حتى النظام الحزبي. أما دور الجيش فقد حيد في الحياة السياسية، ومسألة إشراك البعثيين في الحياة السياسية مسألة وقت، كما أن أغلبهم قد احتوتهم الأحزاب السياسية الموجودة، وصاروا يعملون تحت لافتات أخرى، والقلة المتبقية منهم ستتاح لها ممارسة نشاطات مدنية غالباً.

نبذة عن المؤلفَين

الدكتور ستار جبار علاي، حصل على درجة الـدكتوراه في الـنظم الـسياسية من جامعة بغداد عام 2003، وكان قد حصل على درجة الماجستير في الـنظم السياسية عام 1998 وعـلى بكـالوريوس العلـوم الـسياسية عـام 1992 مـن الجامعة نفسها.

يعمل مدرساً للعلوم السياسية في جامعة بغداد، وقد عمل باحثاً في قـسم الدراسات الاستراتيجية بمركز الدراسات الدولية التابع لجامعة بغـداد منـذ عام 1999، ومحاضراً في كلية العلـوم الـسياسية في الجامعـة نفـسها منـذ عـام 2002.

له عدد من المؤلفات العلميـة المنـشورة في دوريـات متخصـصة عراقيـة، مثل: **مجلة العلوم السياسية**، و**مجلة الإسلام والديمقراطية**، كـما تـرجم الكثـير من الكتب والدراسات ضمن سلسلة **دراسات مترجمة** التـي يـصدرها مركـز الدراسات الدولية في بغداد، ومن أهمها: **كشمير اليوم** (2004)، و**استراتيجية أمريكية فاعلة في العراق** (2004)، و**مراكز الحد من المخاطر النووية في جنوب آسيا** (2005).

الدكتور خضر عباس عطوان، حصل على درجة الدكتوراه في فلسفة السياسة الدولية من جامعة النهرين عام 2003، وكان قد حصل على درجة الماجـستير في السياسة الدولية عام 1999وعلى بكالوريوس العلوم السياسية عـام 1997 من الجامعة نفسها.

يعمل مدرساً، ومسؤولاً عن وحدة السياسة الدولية في مركز الدراسات القانونية والسياسية في جامعة النهرين.

له عدد من المؤلفات العلمية المتخصصة، وأهمها: **مستقبل العلاقة الأمريكية ـ الصينية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، و"رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية"، في محمد الهزاط وآخرين، **احتلال العراق: الأهداف، النتائج، المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، إضافة إلى كثير من الدراسات والمقالات المنشورة في دوريات عراقية وعربية؛ مثل: **مجلة الحكمة**، و**شؤون خليجية**، و**شؤون عربية**.

صدر من سلسلة «دراسات استراتيجية»

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

.13	ماجد كيالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
.14	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
.15	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
.16	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية
.17	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
.18	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
.19	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
.20	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
.21	إبراهيم سليمان مهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
.22	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
.23	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
.24	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
.25	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
.26	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل: (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58. علي أسعد وطفة واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية

59. هيثم أحمد مزاحم حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999

60. منقذ محمد داغر علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: (حالة دراسية من دولة عربية)

61. رضا عبدالجبار الشمري البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة

62. خليل إسماعيل الحديثي الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية

63. علي سيد فؤاد النقر السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا

64. خالد محمد الجمعة آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية

65. عبدالخالق عبدالله المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

66. إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)

67. الطاهرة السيد محمد حمية سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات

68. عصام سليمان الموسى تطوير الثقافة الجماهيرية العربية

69. علي أسعد وطفة التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي

70. أسامة عبدالمجيد العاني المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71.	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72.	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73.	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74.	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75.	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76.	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77.	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78.	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
79.	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80.	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81.	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82.	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي: (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدى قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112.	صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113.	وليد كاصد الزيدي	الفرانكوفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114.	محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115.	محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية: بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116.	ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فحسب.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسخة واحدة، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي:
الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير «دراسات استراتيجية».

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.

4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمها خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.

6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. إن أي ملاحظات ترد حول الدراسة بحدوث ممارسات مخالفة للأعراف الأكاديمية يكشفها المحكمون سوف تكون سبباً لرفض الدراسة فوراً، ويحتفظ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بحقه في رفض أي عمل آخر يقدمه الباحث المعني لاحقاً.

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات استراتيجية»

الاســـم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينـــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـــدولـة : ....

هـــاتـف : .... فـاكـــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص. ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب. 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2- 971- فاكس: 4044542 -2- 971- E-mail: pubdis@ecssr.ae